اسم الجمع في العربية

دراسة نحوية

د. محمد خالد رخال العبيدي

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمــــة

الحمـد لله رب العـالمين ، والصلاة والسلام على سيد المرسلين ، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ، ومـن والاهـم وتـبعهم إلى يوم الحشر واليقين .

أما بعـد :

فهذا بحث يتناول موضوعًا من موضوعات النحو العربي ، ألا وهو اسم الجمع ، ولا يخفى على الدارسين ما للموضوعات النحوية من أهمية في صيانة اللسان من اللحن ، وما لها من أهمية أساسية في معرفة الإعجاز البياني للقرآن ، وأسميت هذا البحث :

(اسم الجمع في العربية دراسة نحوية)

وقد قسمت الدراسة على خمسة مباحث .

تناولت في المبحث الأول مفهوم اسم الجمع ، وتعريف النحاة له ، وبماذا يختلف عن الجمع وذكرت عدة أوزانٍ تدل على الجمع ، وقد اختلفوا فيها ، هل هي اسم جمعٍ ، أو جمع ؟ .

وتناولت في المبحث الثاني الحمل على معنى اسم الجمع ، فقد عاد الضمير عليه جمعاً ، ومفرداً ؛ لأنه مفرد في اللفظ ، مجموع في المعنى ، وكذلك ذكر ضميره ، وأنث بناءً على تأويله بالجماعة ، وذكرت أن من النحاة من يرى أن اسم الجمع إذا كان لما لا يعقل فهو مؤنث دائمًا ، ورد أبي حيان على هذا المذهب .

وتناولت في المبحث الثالث إضافة العدد إلى اسم الجمع ، وذكرت اختلاف النحاة في جواز هذه المسألة ، وذكرت رأي جمهور النحاة بأن الأصل في هذا أن يؤتى بمفسر هذا النوع مقروناً بـ (من) ، نحو قوله تعالى: ﴿ **فَخُذْ أَرْبَعَةً مِنْ الطَّيْرِ** ﴾ "البقرة : ٢٦٠" .

وتناولت في المبحث الرابع دلالة اسم الجمع ، وذكرت أن دلالته هي كدلالة الجمع يطلق على الثلاثة فصاعداً ؛ إذ هو جمع في المعنى ، وإذا أطلق على الاثنين فهو مجاز ؛ لأنها تضم شيئًا إلى شيءٍ ، وهذا هو المعنى اللغوي للجمع ، وأنه يطلق على الواحد إذا كان رئيساً ، كما في قوله تعالى: ﴿ **الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ** ﴾ "آل عمران : من الآية ١٧٣" ، يعني نعيم بن مسعود هذا في اسم الجمع المنكر ، أما إذا دخلته الألف واللام فإن صح حمله على العهد فهو للعهد ، وإلا فهو للجنس ، والجنس يصح

إطلاقه على الواحد ، والاثنين ، والثلاثة فصاعداً ، وكذلك إذا كان مضافاً فهو يدل على الاستغراق كما ذكر علماء الأصول .

وتناولت في المبحث الخامس جمع اسم الجمع ، ورأي النحاة في هذا ، وفيما ورد منه مجموعاً .

وفي الختام أسأل الله أن يجعل هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم ، وأن ينفعنا به ، والمسلمين في الدنيا والأخرى .

المبحث الأول

مفهوم اسم الجمع

الأسماء في اللغة العربية تنقسم إلى مفرد ، ومثنى ، وجمع ، والجمع له صيغ عديدة ، منها الجمع السالم سواء كان مذكرًا ، أم مؤنثًا ، وجموع التكسير ، وهي بدورها تنقسم إلى جموع قلة ، وهي أربعة أوزانٍ ، وإلى جموع كثرةٍ وهي أغلب أوزانه ، وهناك كلمات لا هي جمع سالم ، ولا هي جمع تكسير ؛ إذ إنها تدل على الجمع كما هو معروف؛ لأن الضمير يعود عليها جمعًا ، ويخبر عنها بالجمع ، وتوصف كذلك بالجمع ، ولكنها ليست من أوزان الجموع ، وهذا ما يسمونه اسم الجمع ، واسم الجنس .

قال السيوطي: ((الجمع ثلاثة أقسام ، جمع في اللفظ ، والمعنى كرجال ، والزيدين ، وفي اللفظ دون المعنى ﴿ **فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا** ﴾ "التحريم : ٤" ، وفي المعنى دون اللفظ ، كرهط ، وبشر ، وكل ، ونحوها مما ليس له واحد من لفظه)) (١) .

وما يدل على الجمع ثلاثة أنواع (٢) :

١. **الجمع:** وهو الاسم الدال على أكثر من اثنين ، موضوعًا لمجموع الآحاد المجتمعة دالا عليها دلالة تكرار الواحد بالعطف ، وله أوزان خاصة به ، كرجال وكرام .

٢. **اسم الجمع:** وهو الاسم الدال على أكثر من اثنين ، موضوعًا لمجموع الآحاد دالا عليها دلالة المفرد على جملة أجزاء مسماه ، وليست له أوزان خاصة به ، نحو: صحب ، وركب .

٣. **اسم الجنس:** الاسم الدال على أكثر من اثنين ، موضوعًا للحقيقة ملغى اعتبار الفردية ، نحو: تمر ، وتمرة ، وجوز ، وجوزة ، وكلم ، وكلمة ، وقد يفرق بينه وبين واحده بياء النسب ، نحو: روم ، ورومي ، وزنج ، وزنجي .

ولم يفرق ابن مالك بين اسم الجنس واسم الجمع ، فأطلق عليه اسم الجمع ، وعده في أسماء الجموع ، ولكنه في شرح الكافية الشافية سماه اسم الجنس(٣) .

جاء في التسهيل: ((من أسماء الجمع ما لا واحد له من لفظه ، وما له واحد فمن ذلك (فَعل) لنحو: راكب ، وعائد ، ونائحة ، وتمرة ، وآلة ، وزنجي)) (٤) .

واسم الجمع قد لا يكون له واحد من لفظه ، كقوم ، ورهط ، وإبل ، فهذا شرطه أن يدل على أكثر من اثنين ، وأن يخالف أوزان الجموع الخاصة بالجموع ، نحو: شماطيط ، وعباديد ، فهذا جمع وإن لم ينطق له بمفرد ؛ لأنه جاء على وزن يختص بالجمع ، أو الأوزان الغالبة

فيه ، نحو : أعراب فإنه جمع لمفرد لم ينطق به ، وجاء على وزن غالبٍ في الجموع؛ لأن أفعالا قل في المفردات جدًا ، ومنه برمة أعشار (٥) .

وقد يكون له واحد يوافقه في اللفظ ، ويوافقه في دلالة عطف مثله عليه ، فهذا اشترط السيوطي فيه شروطًا ، هي :

١. أن يخالف أوزان الجموع ، نحو : صحب ، وركب ، وطير ، فوزن (فَعل) ليست في أوزان الجموع .
٢. أن يساوي الواحد في خبره ، ووصفه ، نحو : الركب سائر ، وهذا ركب سائر ، كما تقول : الراكب سائر ، وهذا راكب سائر .
٣. أن يساوي الواحد في النسب إليه ، بأن نسب إليه على لفظه ، نحو: ركبي ، كما تقول : راكبي ، قال الرضي: ((اعلم أنك إذا نسبت إلى ما يدل على الجمع فإن كان اللفظ جنسًا كتمر ، وضرب ، أو اسم جمع كنفر ، ورهط ، وإبل نسبت إلى لفظه نحو : تمري ، وإبلي ، سواء كان اسم الجمع مما جاء من لفظه ما يطلق على واحده كراكب في ركب ، أو لم يجئ كغنم ، وإبل)) (٦) .
٤. أن يميز من واحده بنزع ياء النسب ، نحو : روم ، وترك ، فإن الواحد منهما : رومي ، وتركي ، ومع ذلك لا يكون روم ، وترك ونحوهما جموعًا ، أو ميز من واحده بتاء التأنيث كـ (بسر ، وبسرة) في المخلوقات ، وسفن ، وسفينة في المصنوعات .

والأخير ليس اسم جمعٍ وإنما هو اسم جنسٍ جمعي ، قال السيوطي: ((فليس شيء من هذه الأقسام الأربعة بجمعٍ بل كل من الثلاثة الأُول اسم جمع ، والأخير اسم جنسٍ)) (٧) .

واشترط الشهاب الخفاجي في اسم الجمع ((أن لا يفرق بينه وبين واحده بالتاء كـ (تمر ، وتمرة) ، ولا بالياء كـ (زنج ، وزنجي) فإنه اسم جنسٍ جمعي))(٨) .

وذكر النحاة أن اسم الجمع هو ما لا واحد له من لفظه ، وهذا هو الغالب فيه نحو : قوم ، ورهط ، وطائفة ، ولكنه قد يكون له واحد من لفظه نحو ركب ، وصحب ، فمفرداهما: راكب ، وصاحب ، وإذا صُغِّر اسم الجمع فإنه يصغر بلفظه ، ولا يُرَّد إلى واحده كما في الجمع إذا أردت تصغيره فإنك ترجعه إلى مفرده فتصغره ؛ لأنه لا يصح تصغير الجمع بلفظه .

قال سيبويه في باب التحقير: ((هذا باب تحقير ما لم يكسّر عليه واحد للجمع ، ولكنّه شيء واحد يقع على الجميع ، فتحقيره كتحقير الاسم الذي يقع على الواحد ؛ لأنّه بمنزلته إلا أنّه يعنى به الجميع ، وذلك قولك في قوم: قويم ، وفي رجل: رُجيل ، وكذلك في النَّفَر والرَهْط والنِسوة ، وإن عني بهنَّ أدنى العدد)) (٩) .

وقال أبو البقاء الكفوي : ((واسم الجمع مفرد اللفظ مجموع المعنى كـ (ركب) ، و(سفر) ، و(وحجب) بدليل جواز تصغيره على صيغته ، والجمع الحقيقي لا يجوز تصغيره إذا كان جمع كثرة ، بل يرد

إلى واحده ، أو إلى جمع قلة إن وجد ؛ لجواز تصغير جمع القلة ، وأسماء الجموع سماعية ، صرح به المحققون)) (١٠) .

وعلة تصغير اسم الجمع بلفظه هي لشبهه بالواحد ، فيقال في ركب: ركيب ، وفي سراة سرية ، وكذلك الجمع الذي على أحد أبنية القلة ، كقولك في أجمال: أُجيمال ، وفي أفلس : أُفيلس ، وفي فتية: فُتية ، وفي أنجدة: أُنيجدة (١١) .

وقد أطلق صاحب (الحمل على المعنى) اسم الجمع بأنه ما لا واحد له من لفظه ، ومَثَّل له بـ (قوم) ، و (أمة) ، ولم يقيده بالغالب ، وكذلك ذكر أن اسم الجنس الجمعي هو ما يفرق بينه وبين واحده بالتاء ، ولم يذكر ما يفرق بينه وبين واحده بالياء ، كروم ، ورومي (١٢) .

ويرده كلام النحاة السابق ، وقولنا : ركب ، وراكب ، وصحب ، وصاحب ، وروم ، ورومي .

واسم الجمع ، واسم الجنس ليسا من الجموع ، قال الرضي: ((وأما اسم الجمع ، واسم الجنس اللذان ليس لهما واحد من لفظهما فليسا بجمعٍ اتفاقًا)) (١٣) .

ومما يدل على أنهما ليسا بجمعٍ أن الضمير يعود عليهما مفردًا على اللفظ ، وجمعًا على المعنى .

وأنكر الرضي أن يكون راكب ، مفردًا لركب ، وإن اتفق اشتراكهما في الحروف الأصلية ؛ ((ذلك لأنها لو كانت جموعًا لهذه

الآحاد لم تكن جموع قلة ؛ لأن أوزانها محصورة كما يجيء ، بل جموع كثرة ، وجمع الكثرة لا يصغر على لفظه بل يُرَدُّ إلى واحده كما يجيء في باب التصغير ، وهذه لا ترد نحو : ركيب ، وجويمل ، وأيضًا لو كانت جموعاً لردت في النسب إلى آحادها ، ولم يقل : راكبيٌّ ، وجاملي ، ولو كانت جموعًا لم يجز عود الضمير الواحد إليها ، قال :

لها جامل لا يهدأ الليل ساهره

وقال:

مع الصبح ركب من إحاطة مجفل)) (١٤) .

فنراه قد وصف الركب وهو اسم جمعٍ بـ (مجفل) وهو مفرد ؛ لأن اسم الجمع مفرد في اللفظ ، جمع في المعنى .

وذهب الفراء إلى أن ما له واحد من تركيبه سواء كان اسم جمع كباقر ، وركب ، أو اسم جنس كتمرٍ ، وروم فهو جمع ، وإلا فلا (١٥) .

وهو مردود ((بأنه لو كان جمعًا لم يجز وصفه بالمفرد ، وقد وصف به ، قال تعالى: ﴿ **إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ** ﴾ "فاطر: ١٠" ، ﴿ **أَعْجَازُ نَخْلٍ مُنْقَعِرٍ** ﴾ "القمر: ٢٠")) (١٦) .

وبقوله تعالى : ﴿ **مُلِئَتْ حَرَساً شَدِيداً وَشُهُباً** ﴾ "الجن: من الآية ٨ " ؛ إذ وصف اسم الجمع (حرس) بالمفرد ، ولو كان جمعًا لم يجز وصفه بالمفرد .

وذهب الأخفش إلى أن ((جميع أسماء الجمع التي لها آحاد من تركيبها ، كجامل ، وباقر ، وركب جمع خلافًا لسيبويه)) (١٧) .

وقد ذهب سيبويه إلى أن ما دل على الجمع ، وليس له مفرد من لفظه ليس بجمع ، فقال : ((هذا باب ما هو اسم يقع على الجميع لم يكسَّر عليه واحده ، ولكنه بمنزلة قوم ، ونفر ، وذود ، إلا أن لفظه من لفظ واحده ، وذلك قولك: ركب ، وسفر ، فالركب لم يكسَّر عليه راكب ، ألا ترى أنك تقول في التحقير: رُكيب ، وسفير ، فلو كان كسر عليه الواحد رُدَّ إليه ، فليس فَعل مما يكسر عليه الواحد للجمع)) (١٨) .

وهذا هو مذهب جمهور النحاة ، وقد بين ابن يعيش قول الزمخشري : ((ويقع الاسم على الجميع لم يكسر عليه واحده ، وذلك نحو: ركب ، وسفر...)) (١٩) ، بقوله : ((اعلم أن هذا الضرب من الأسماء ، وإن دل على الكثرة فليس بجمعٍ كسر عليه الواحد على حد رجل ورجال ، وإنما هو اسم مفرد واقع على الجمع بمنزلة قوم ، ونفر ، إلا أن قوماً ونفراً من غير لفظ الواحد ؛ لأن الواحد منها رجل ، وليس من لفظ قوم ونفر في شيءٍ ، فأما راكب وركب ، ومسافر وسفر ، وجميع هذا الباب من لفظ المفرد ومن تركيبه إلا أنه لم يكسر عليه الواحد ، بل هو اسم موضوع بإزاء الجمع ، وذهب أبو الحسن إلى أنه تكسير ، فإذا صغر على مذهبه رد إلى الواحد ، وصغر عليه ، ثم تلحقه الواو والنون إن كان مذكراً ، والألف والتاء إن كان مؤنثاً فتقول في تصغير ركب : رويكبون ، وفي سفر : مسيفرون ، ورويكبات ،

ومسيفرات إذا كان مؤنثاً ، والمذهب الأول لأمور (منها) أنّ المسموع في تصغير رَكْب : رُكَيْب ، قال الشاعر :

وأينَ رُكيبٌ واضعون رحالَهم إلى أهلِ نارٍ من أُناسٍ بأَسودا

... وهذا نصٌّ في محلِّ النزاع ؛ إذ لو كان جمعًا مكسّرًا لرُدَّ إلى الواحد ، فأمّا قول أبي الحسن : (رُوَيكبون) ، فهو شيء يقوله على مقتضى قياس مذهبه ، والمسموع غيره .

(**الثاني**) : إنّ الجمع المكسّر مؤنّث ، وهذه الأسماء مذكّرة ، تقول: هو الرَّكْب ، وهذا السَّفْر ، ولو كان مكسّراً لقلت : هي وهذه .

(**الثالث**) : أنّ (فَعْلاً) لا يكون جمعًا مكسّرًا لفاعل ونحوه ؛ لأنّ الجمع المكسّر حقّه أن يزيد على لفظ الواحد ، وهذا أخفّ من بناء الواحد .

(**الرابع**) : إنّ هذه الأبنية لو كانت جمعًا صناعياً ، لاطّرد ذلك في ما كان مثله ، وأنت لا تقول في جالس : جَلْس ، ولا في كاتب: كَتْب ، فثبت بما ذكرناه أنّه: اسم مفرد دالّ على الجمع ، وليس جمعًا على الحقيقة)) (٢٠) .

وفي قوله تعالى: ﴿ **أَلَا إِنَّمَا طَائِرُهُمْ عِنْدَ اللَّهِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لا يَعْلَمُونَ** ﴾ "الأعراف: من الآية١٣١" ، ذكر الزمخشري أن الحسن قرأ ﴿ **إنما**

طيركم عند الله ﴾ ، وخرجه على أنه اسم للجمع ، مثل التجر ، والركب ، وليس جمع تكسير ، كما هو مذهب الأخفش (٢١) .

ووافق أبو حيان الزمخشري فيما ذهب إليه من أن الطير اسم جمعٍ ، فقال : (((الطير) اسم جمع: كركْب وسفْر ، وليس بجمعٍ خلافًا لأبي الحسن)) (٢٢) .

وقال الشهاب معلقاً على كلام البيضاوي: ((قوله : (وهو اسم الجمع ، وقيل: هو جمع) القول الأول هو الصحيح ؛ لأنه على وزن المفردات ، والثاني قول الأخفش ، وقد رده الزمخشري)) (٢٣) .

وقال أيضاً : ((والطير قيل : إنه في الأصل مصدر طار يطير ، سمي به ، وقيل : هو صفة ، وأصله طير كـ (ميت) ، وقيل : جمع طائر كـ (تاجر وتجر) ، والأولى أن يقال : إنه اسم جمعٍ)) (٢٤) .

وليس ما ذهب إليه الأخفش مُسَلَّم له فقد رده الرضي بقوله : ((واعلم أن (فَعلا) في (فاعل) ليس بقياسٍ ؛ فلا يقال جلس ، وكتب في جالس ، وكاتب)) (٢٥) .

وقال الخضري عن كلمتي (تجر ، وحجيج) : ((وهما اسما جمعٍ لـ (تاجر ، وحاج) لا جمعان ؛ لأن الصحيح أن (فَعلا ، وفَعيلا) ليسا من صيغ الجموع)) (٢٦) .

وما ذهب إليه الفراء ، والأخفش ((مردود بأن العرب صغرتها على لفظها ، ولو كانت جموعًا ردت في التصغير إلى مفرداتها)) (٢٧).

وقال الرضي في كيفية تصغير اسم الجمع : ((فإذا كان لفظ يفيد الجمعية : فإن كان لفظه مفرداً ، كاسم الجمع واسم الجنس ، فإنه يصغر على لفظه ، سواء جاء من تركيبه واحد كراكب وركب ، ومسافر وسفر ، وراجل ورجل ، تقول: ركيب ، ورجيل ، وسفير ، أو لم يجئ نحو: قويم ، ونفير ، في تصغير قوم ، ونفر)) (٢٨) .

وما كان على وزن (فعيل) دالا على الجمع فهو اسم جمعٍ مطلقاً عند بعض النحاة ، قال الآلوسي عن (الحمير) في قوله تعالى : ﴿ **إِنَّ أَنْكَرَ الْأَصْوَاتِ لَصَوْتُ الْحَمِيرِ** ﴾ "لقمان: من الآية ١٩" : ((جمع حمار كما صرح به أهل اللغة ، ولم يخالف فيه غير السهيلي قال : إن (فعيلا) اسم جمع كالعبيد)) (٢٩) .

وليس السهيلي وحده من ذهب إلى أن (فعيلا) اسم جمع بل سبقه إلى هذا ابن السراج قائلا : ((جاء فَعْلٌ على (فَعيلٍ) ، قالوا : كَلْبٌ كَليبٌ ، وهو اسم للجمع ، لا يقاس عليه ، وعَبْدٌ وعَبيدٌ ، وجاء فيه فِعْلٌ قالوا : ضِرْسٌ وضَريسٌ)) (٣٠) .

وذهب بعضهم إلى أن (فعيلا) جمع تكسير مطلقًا ، ونسب هذا لسيبويه ، قال الرضي : ((وأما نحو الكليب والمعيز فهو عند سيبويه جمع ، وعند غيره اسم الجمع ، فـ (فعيل) في (فعل) أقل من (فعلة))) (٣١) .

وقال المرادي : ((وفي كلام بعضهم ما يقتضي أنه جمع تكسير مطلقًا)) (٣٢) .

وقد اعتذر الآلوسي للسهيلي بأن هذا من باب التجوز بقوله : ((وقد يطلق على اسم الجمع الجمع عند اللغويين)) (٣٣) .

ويؤيده ما ذكره السعد التفتازاني من أن أهل اللغة يسمون اسم الجمع جمعاً (٣٤) .

وفصل ابن مالك في كونه جمع تكسير ، أو اسم جمعٍ فقيد كونه جمع تكسير بتأنيثه ؛ إذ ذكر أن (فُعالا بضم الفاء ، وفعيلا) الأصح فيهما أنهما مثالا تكسير لا اسما جمع ؛ لدلالتهما على الجمع مع تغيير لفظ المفرد في نحو (رخل ورُخال ، وضأن وضئين) ، فإن دلَّ (فعيل) على مذكر فهو اسم جمعٍ لا جمع ؛ ((إذ التذكير من لوازم اسم الجمع ، ولهذا يقال : الرهط صنع ، ولا يقال : الرجال قام بالتذكير ؛ لأن التأنيث من لوازم الجمع)) (٣٥) .

وأجاز أبو حيان فيما جاء على وزن (فعيل) دالا على الجمع أن يكون اسم جمعٍ ، أو جمعٍ قائلا : ((والعبيد جمع عبد ، كالكليب ، وقد جاء اسم الجمع على هذا الوزن)) (٣٦) .

وذهب ابن عطية إلى أن (فعيلا) من أبنية الجموع قائلا : ((وقوله : (عباداً) هو جمع عبد ، ومن جموعه عبيد وعبدى)) (٣٧).

وَرد أبو حيان على ابن عطية بحجة أنه ليس جمع تكسير دائماً ، بل قد يكون اسم جمعٍ قائلا : ((أما عبيد فالأصح أنه جمع ، وقيل : اسم جمع)) (٣٨) .

ويمكن أن يجاب عن ابن عطية بأنه إنما يعني الجَمْع المعنويَّ ، ولا شك أن اسمَ الجمع هو جَمْعٌ في المعنى .

وذهب ابن عطية إلى أن وزن (فعيل) يدل على التحقير عكس وزن (فِعال) الذي يدل على الترفع ، والدلالة على الطاعة قائلا : ((والذي استقريت في لفظة العباد ، أنه جمع عبد متى سيقت اللفظة في مضمار الترفيع والدلالة على الطاعة دون أن يقترن بها معنى التحقير وتصغير الشأن وانظر قوله تعالى: ﴿ **وَاللَّهُ رَؤُوفٌ بِالْعِبَادِ** ﴾ "البقرة : ٢٠٧" ، و﴿ **عِبَادٌ مُكْرَمُونَ** ﴾ "الأنبياء: ٢٦" و﴿ **يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ لا تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ** ﴾ "الزمر: ٥٣" ، وقول عيسى في معنى الشفاعة ، والتعريض لرحمة الله ﴿ **إِنْ تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ** ﴾ "المائدة: ١١٨" ، فنوه بهم.... ، وأما العبيد فيستعمل في تحقير ، ومنه قول امرئ القيس :

قُولا لِدُوَدان عبيدِ العَصَى ... مَا غرَّكُمْ بالأَسَد الباسلِ

ومنه قول حمزة بن عبد المطلب رضي الله عنه : وهل أنتم إلا عبيد ، ومنه قول الله تعالى : ﴿ **وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ** ﴾ "فصلت: ٤٦"؛ لأنه مكان

تشفيق ، وإعلام بقلة انتصارهم ومقدرتهم ، وأنه تعالى ليس بظلاّم لهم مع ذلك ، ولما كانت لفظة العباد تقتضي الطاعة لم تقع هنا ، ولذلك أنس بها في قوله تعالى : ﴿ قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ ﴾ "الزمر: من الآية ٥٣")) ⁽٣٩⁾ .

ولم يرتض أبو حيان ما ذهب إليه ابن عطية من أن وزن (فعيل) يدل على التحقير ، وأن وزن (فِعال) يدل على الترفع من دون أن يقترن بها معنى التحقير ، وذكر أن هذا استقراء غير صحيح ، وأن السبب في اختيار لفظ (عباد) إنما يعود إلى كثرة جمع (فعل) على (فعال) ، وأيضًا إلى الفاصلة القرآنية ، وليس لما ذكره ابن عطية ، فقال : ((وأما ما استقرأه أن عبادًا يساق في مضمار الترفيع والدلالة على الطاعة دون أن يقترن بها معنى التحقير والتصغير ، وإيراده ألفاظًا في القرآن بلفظ العباد ، وقوله : وأما العبيد فيستعمل في تحقير ، وأنشد بيت أمرئ القيس ، وقول حمزة وقوله تعالى : ﴿ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ ﴾ فليس باستقراء صحيح ، وإنما كثر استعمال: عباد ، دون: عبيد ؛ لأن (فعالاً) في جمع (فعل) غير اليائي العين قياس مطرد ، وجمع (فعل) على (فعيل) لا يطرد ، قال سيبويه: وربما جاء (فعيلاً) ، وهو قليل ، نحو : الكليب والعبيد ، انتهى .

فلما كان (فعال) هو المقيس في جمع : عبد ، جاء : عباد ، كثيراً ، وأما ﴿ وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ ﴾ فحسن مجيؤه هنا ، وإن لم يكن

مقيساً أنه جاء لتواخي الفواصل ، ألا ترى أن قبله ﴿ **أُولَئِكَ يُنَادَوْنَ مِنْ مَكَانٍ بَعِيدٍ** ﴾ ، وبعده ﴿ **قَالُوا آذَنَّاكَ مَا مِنَّا مِنْ شَهِيدٍ** ﴾ فحسن مجيؤه بلفظ العبيد مواخاة هاتين الفاصلتين ، ونظير هذا قوله في سورة ق: ﴿ **وَمَا أَنَا بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ** ﴾ ؛ لأن قبله ﴿ **قَالَ لا تَخْتَصِمُوا لَدَيَّ وَقَدْ قَدَّمْتُ إِلَيْكُمْ بِالْوَعِيدِ** ﴾ ، وبعده ﴿ **يَوْمَ نَقُولُ لِجَهَنَّمَ هَلِ امْتَلأْتِ وَتَقُولُ هَلْ مِنْ مَزِيدٍ** ﴾ ، وأما مدلوله فمدلول: عباد ، سواء .

وأما بيت امرئ القيس فلم يفهم التحقير من لفظ : عبيد ، إنما فهم من إضافتهم إلى العصا ، ومن مجموع البيت ، وكذلك قول حمزة رضي الله عنه إنما فهم منه معنى التحقير من قرينة الحال التي كان عليها ، وأتى في البيت ، وفي قول حمزة على أحد الجائزين)) (٤٠) .

وذكر أبو حيان أن مناسبة فواصل الآيات القرآنية هو السبب في استعمال لفظ (العبيد) مكان لفظ (العباد) في قوله تعالى: ﴿ **وَأَنَّ اللَّهَ لَيْسَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ** ﴾ "آل عمران: من الآية ١٨٢" قائلا : ((وناسب لفظ هذا الجمع دون لفظ العباد ، لمناسبة الفواصل التي قبله مما جاءت على هذا الوزن ، كما ناسب ذلك في سورة فصلت ، وكما ناسب لفظ العباد في سورة غافر ما قبله وما بعده ، قال ابن عطية : وجمع عبداً في هذه الآية

على عبيد ؛ لأنه مكان تشقيق ، وتتجية من ظلم انتهى كلامه ، ولا تظهر لي هذه العلة التي ذكرها في هذا الجمع)) (٤١) .

وأما ما ذكره أبو حيان من أن (فِعَالا) أكثر في جمع (فَعْل) من (فَعِيل) ، فيؤيده ما ذكره ابن يعيش في حديثه عن الأوزان التي يجمع عليها وزن (فَعْل) ، فلم يذكر وزن (فَعِيل) في الأوزان المطردة التي يجمع عليها وزن (فَعْل) ، ولكنه ذكره في شواذ الأوزان قائلا : ((وقد جاء أيضاً على (فَعِيل) ، قالوا : عبد وعبيد ، وكلب وكليب ، قال الشاعر :

والعيس ينغضن بكيرانها كأنما ينهشهنَّ الكليب

وذلك كله قليل شاذ لا يقاس عليه)) (٤٢) .

والذي يبدو أن ما ذكره ابن عطية من أن (عباد) تستعمل في الترفع ، وأن (عبيد) تستعمل في الدلالة على التحقير سبقه إليه الزمخشري ، وإن لم يصرح به ، ولكن هذا يفهم من كلامه على قوله تعالى: ﴿ **بَعَثْنَا عَلَيْكُمْ عِبَاداً لَّنَا أُولِي بَأْسٍ شَدِيدٍ** ﴾ "الاسراء : من الآية ٥" ، حيث ذكر أنه قرئ (عبيداً) ، فقال : ((وقرئ : (عبيداً لنا) ، وأكثر ما يقال : عباد الله ، وعبيد الناس)) (٤٣) .

وأيد الدكتور فاضل السامرائي ما ذهب إليه الزمخشري ، وابن عطية ؛ إذ ذكر أن من أسباب تعدد الجموع للمفردة الواحدة اختلاف المعنى ، فقال : ((قد يكون للكلمة الواحدة أكثر من معنى بأن تكون

اللفظة مشتركة فيفرق بينها في الجموع ، أو يكون معناها واحداً غير مشترك ، ولكن جموعها تختص بمعانٍ مختلفة ، وذلك نحو : الربيع الكلأ على (أربعة) ، ويجمع ربيع الجدول على (أربعاء) .... وكالعباد والعبيد ، فأكثر ما يقال : عباد الله ، وعبيد الناس)) (٤٤) .

والذي يبدو لي أن ما ذكر من كون (العباد) تستعمل في مقام الترفع والدلالة على الطاعة ، وأن (العبيد) تستعمل في مقام التحقير ليس على إطلاقه ؛ إذ إننا نرى في قوله تعالى في سورة الإسراء أنه قال : (عباداً لنا) ، وفسروا العباد (٤٥) بأنهم : سنحاريب وجنوده ، وقيل : بختنصر ، وهو مجوسي ، وكذلك مما يؤيد أنه ليس على إطلاقه أنه قرئ بلفظ (عبيداً لنا) ، كما سبق ، والله أعلم .

وما ذكره أبو حيان من أن الفاصلة القرآنية هي التي جعلت استعمال لفظٍ مكان لفظٍ ليس على إطلاقه ؛ إذ القرآن لم يفعل ذلك للانسجام بين الألفاظ وحده ؛ ولأن القرآن ((لا يعنى بالفاصلة على حساب المعنى ، ولا على حساب مقتضى الحال والسياق ، بل هو يحسب لكل ذلك حسابه فهو يختار الفاصلة مراعًى فيها المعنى ، والسياق ، والجرس ومراعًى فيها خواتيم الآي ، وجو السورة ، ومراعى فيها كل الأمور التعبيرية والفنية الأخرى ، بل مراعًى فيها إلى جانب ذلك كله عموم التعبير القرآني ، وفواصله بحيث تدرك أنه اختار هذه الفاصلة في هذه السورة لسبب ما ، واختار غيرها ، أو شبيهاً بها في سورة أخرى لسبب دعا إليه ، وجمع بين ذلك ، ونسقه بطريقة فنية في غاية الروعة ،

والجمال حتى كأنها جاءت بصورة طبيعية غير مقصودة مع أنها في أعلى درجات الفن والصياغة والجمال)) (٤٦) .

وذكر الزمخشري في قراءة جعفر بن محمد الصادق ﵁ قوله تعالى : ﴿ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهَالِيكُمْ ﴾ "المائدة : ٨٩" ، بسكون الياء ، أن الأهالي : ((اسم جمع لأهل كالليالي في جمع ليلة ، والأراضي في جمع أرض)) (٤٧) .

وما ذكره الزمخشري من أن (أهالي) اسم جمع لا يصح ؛ لأن من شرط اسم الجمع ((أن يكون على وزن المفردات سواء كان له مفرد أم لا)) (٤٨) ، و (أهالي) ليست على وزن من أوزان المفردات ، بل هي على وزن من أوزان الجموع .

قال أبو حيان عما جاء على وزن من أوزان صيغة منتهى الجموع : ((وهذا لا تسميه النحاة اسم جمعٍ ؛ لأنه على وزن الجموع ، بل يسمونه جمعًا ، وإن لم يلفظ له بواحدٍ)) (٤٩) .

وقد يعتذر عن الزمخشري بأنه يطلق اسم الجمع على الجمع المخالف للقياس كـ (ليالٍ) ، و (أهالٍ) (٥٠) .

وقال الآلوسي : ((وأطلق عليه الزمخشري اسم الجمع وقيل : هو إطلاق منه في الجمع الوارد على خلاف القياس ، وإلا فاسم الجمع شرطه عند النحاة أن يكون على وزن المفردات سواء كان له مفرد أم لا)) (٥١) .

ومخالفة القياس تكون في جمع (ليلة) على (ليالٍ) ، وفي جمع (أهل) على (أهالٍ) ؛ لأن (فعالي) لا تكون جمعاً لهما ؛ لأنهما ثلاثيان وما جمعا عليه هو جمع للرباعي ، ذكر ابن عصفور أن (أهالٍ) : ((مما شذ فلم يأت على قياس واحدها المنطوق به))(٥٢) .

وقال الأشموني عن وزن (فعالي) : ((وندر – أي فعالي– في أهل ، وعشرين ، وليلة ، وكيكة ، وهي البيضة)) (٥٣) .

وذهب الزمخشري إلى أن لفظ (الأحاديث) في قوله تعالى: ﴿ فَأَتْبَعْنَا بَعْضَهُمْ بَعْضاً وَجَعَلْنَاهُمْ أَحَادِيثَ فَبُعْدًا لِقَوْمٍ لا يُؤْمِنُونَ ﴾ "المؤمنون: من الآية ٤٤" ، يصح فيه أن يكون اسم جمعٍ للحديث ، ومنه أحاديث رسول الله ﷺ ، وكذلك يصح فيه أن يكون جمعاً للأحدوثة التي هي مثل الأضحوكة ، والألعوبة ، والأعجوبة ، وهي مما يتحدث به الناس تلهياً وتعجباً ، وهو المراد هنا(٥٤) .

وهذا رده أبو حيان بأن (أفاعيل) ليس من أبنية اسم الجمع ، وإنما ذكره أصحابنا فيما شذَّ من الجموع كـ (قطيع ، وأقاطيع)(٥٥) .

ويجاب عن الزمخشري بأن اصطلاحه في اسم الجمع أن يطلق على الجمع الذي ليس بقياسٍ(٥٦) .

وقد يراد باسم الجمع ، الجمع الوارد على خلاف القياس ، وهذا عرف النحاة ، وأما أهل اللغة فاسم الجمع عندهم يسمى جمعًا حقيقة(٥٧) .

ولا يقال إن الزمخشري لا يشترط في اسم الجمع أن يكون على وزن المفردات ، لأنه ذكر أن (أهالي) و(أحاديث) اسم جمع ولا يخفى أنها من أبنية الجمع الخاصة به ، وكذلك ذكر من أسماء الجمع (سراة) وهي من أبنية الجموع(٥٨) ؛ لأنه كما مرَّ يمكن أن يجاب عنه بأنه أطلق اسم الجمع على ما خالف القياس .

وذكر سيبويه أن (سَراة) من أسماء الجموع ، قال: ((ومثل ذلك في كلامهم: أخ ، وإخوة ، وسريٌّ وسراة ، ويدلك على هذا قولهم: سروات ، فلو كانت بمنزلة فسقة ، أو قضاة لم تجمع))(٥٩) .

ونقل محقق الكتاب الدكتور عبد السلام هارون في الهامش كلامًا عن السيرافي مفاده أنه لا يوافق أن يكون اسم الجمع على وزن من أوزان الجموع ، قال معلقًا على كلام سيبويه : ((هكذا رأيته في هذه النسخة ، وغيرها من النسخ ، وهو غلط عندي؛ لأن إخوة فِعلة ، وفِعلة من الجموع المكسرة القليلة ، كأفعل ، وأفعلة ، وأفعال ، كما قالوا : فتى وفتية ، وصبي وصبية ، وغلام وغلمة ، والصواب أن يكون مكان إخوة أُخْوة ، حتى يكون بمنزلة صُحبة ، وفُرْهة وظُؤْرة))(٦٠) .

وجاء في لسان العرب ((ورجل سري من قوم أسرياء وسرواء كلاهما عن اللحياني ، السراة اسم للجمع وليس بجمع عند سيبويه ، قال : ودليل ذلك قولهم : سروات ....

وقولهم : قوم سراة – بفتح السين – جمع سري جاء على غير قياس أن يجمع فعيل على فعلة – بفتحات – قال : ولا يعرف غيره والقياس سُراة مثل قضاة ورعاة وعراة))(٦١) .

والذي يظهر كما يرى محققو شرح الشافية أن ما جعل سيبويه يعد (سراة) من أسماء الجموع ، هو أن أسماء الجمع جمعها جائز ، كأقوام ، وأنفار ، وأرهط ، بخلاف جموع الكثرة ؛ إذ جمعها ممنوع بلا خلاف كما سيأتي ، ولو كان (سراة) جمعاً ما جمع على سروات فجمعه على ذلك يدل على أنه ليس بجمع ، لأن جمع الجمع خلاف القياس ، وجمع اسم الجمع قيس كأقوام ، وأنفار ، وأرهط(٦٢) .

وخالف ابن السراج جمهور النحاة فذهب إلى أن بناء (فِعلة) من أبنية اسم الجمع ، وعليه فإن (نِسوة) عنده اسم جمعٍ ، وإخوة كذلك ، وهو متابع فيها لسيبويه ؛ إذ ذهب إلى أن (إخوة) اسم جمعٍ ؛ لأن جمع أخ على إخوة لا يراه سيبويه ، بل إخوة عنده اسم جمعٍ ؛ لأن فعلا لا يجمع على فِعلة .

قال ابن السراج وهو يتكلم على أوزان الجموع: ((الرابع: (فِعْلَةٌ): كسروا عليه ثلاثة أبنية : فَعْلٌ ، وفِعْلٌ ، وفُعْلٌ وذلك قولهم: فَقَعٌ وفِقْعَةٌ ، وجَبٌ ، وجِبْأَةٌ ، وهو اسم جمع))(٦٣) .

وقال أبو حيان : ((وجمع أخ على إخوة لا يراه سيبويه ، بل إخوة عنده اسم جمع؛ لأن (فعلاً) لا يجمع على فعلة ، وابن السراج يرى

(فعلة) إذا فهم منه الجمع اسم جمع ؛ لأن (فعلة) لم يطرد جمعًا لشيءٍ))(٦٤) .

وذكر الأشموني أن ما جعل ابن السراج يعد هذا الوزن من أوزان اسم الجمع ، أنه لم يطرد في زنة مفرد مخصوص كبقية أخواته ، بل هو مقصور على السماع(٦٥) .

ففي قوله تعالى: ﴿ **وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ** ﴾ "يوسف: من الآية **٣٠**" ، لفظ نسوة عند ابن السراج اسم جمع ، وعند جمهور النحاة هي جمع قلة ، وتجمع في الكثرة على نساء ، ونسوان ، ولكن قد قرئ (نُسوة) بضم النون ، وهي على هذه القراءة اسم جمع بلا خلاف(٦٦) .

وأما ما جاء على وزن (فُعال) بضم الفاء دالا على الجمع ، فقيل هو اسم جمع ، وقيل هو جمع ، وقد خرج أبو حيان قراءة ابن أبي إسحاق (رجالا) بضم الراء والتخفيف ، بقوله: ((وهو اسم جمع كظؤار))(٦٧) .

وقال عن قوله تعالى: ﴿ **حَتَّى يُصْدِرَ الرِّعَاءُ** ﴾ "القصص: من الآية **٢٣**" ((وقرئ (الرُعاء) بضم الراء ، وهو اسم جمع كالرُخال(٦٨) ، والثناء))(٦٩) .

وأما (الرعاء) بكسر الراء فليس مقيسًا في الجمع ؛ ((لأنه جمع راع ، وقياس فاعل الصفة التي للعاقل أن تكسر على (فعلة) كقاض وقضاة ، وما سوى جمعه هذا فليس بقياس))(٧٠) .

وفي قوله : (ليس بقياس) رد على الزمخشري الذي ذهب إلى أن (فعال) بكسر الفاء قياس في جمع راعٍ كصيام وقيام(٧١) .

واشترط الرضي في جمع (فاعل) على (فعال) بكسر الفاء أن ينتقل (فاعل) من الوصفية إلى الاسمية ، فقال : ((وإذا انتقل (فاعل) من الصفة إلى الاسم ، كراكب الذي هو مختص براكب البعير ... ، وفارس المختص براكب الفرس ، وراعٍ المختص برعي نوعٍ مخصوص ، ليست كما ترى على طريق الفعل من العموم ، فإنه يجمع في الغالب على (فُعلان) كحُجران في الاسم الصريح ، وقد يكسر هذا الغالب على (فِعال) أيضًا كرِعاء ، وصحاب))(٧٢) .

واختلفوا في وزن (أفعال) فذهب البيضاوي إلى أن ما جاء على هذا الوزن دالا على أكثر من اثنين هو اسم جمع ، فذكر أن ضميره جاء مذكرًا تارة في قوله تعالى: ﴿ **وَإِنَّ لَكُمْ فِي الْأَنْعَامِ لَعِبْرَةً نُسْقِيكُمْ مِمَّا فِي بُطُونِهِ** ﴾ "النحل: من الآية ٦٦ "، وأنثه أخرى في قوله تعالى: ﴿ **وَإِنَّ لَكُمْ فِي الْأَنْعَامِ لَعِبْرَةً نُسْقِيكُمْ مِمَّا فِي بُطُونِهَا** ﴾ "المؤمنون: من الآية ٢١"؛ لأنه اسم جمع لا جمع؛ إذ بناء (أفعال) يكون في المفردات كبرمة أعشار ، وثوب أسمال ، وما كان كذلك فهو اسم جمعٍ ، واسم الجمع كرهط ، وقوم يجوز فيه تذكير ضميره ، وإفراده نظراً إلى لفظه فهو مفرد مذكر ، ويجوز فيه أيضاً جمع ضميره نظراً إلى معناه ؛ إذ معناه الجمع ، وقد ورد بالوجهين في القرآن الكريم(٧٣) .

قال البيضاوي: ((فإن (الأنعام) اسم جمع ، ولذلك عده – أي وزن أفعال – سيبويه في المفردات المبنية على أفعال كأخلاق ، وأكياش))(٧٤) .

والبيضاوي استند في هذا إلى ما ذهب إليه الزمخشري من أن وزن (أفعال) يكون في المفردات ، لذلك حكم على أن (الأنعام) اسم جمع ؛ لأنه على وزن المفردات ، ولكن هذا غير مسلمٍ به فقد رده أبو حيان على ما سيأتي .

قال الزمخشري: ((ذكر سيبويه (الأنعام) في باب ما لا ينصرف في الأسماء المفردة الواردة على (أفعال) ، كقولهم: ثوب أكياش(٧٥)؛ ولذلك رجع الضمير إليه مفرداً ، وأما (في بطونها) في سورة المؤمنين؛ فلأن معناه الجمع))(٧٦) .

وذهب أبو حيان إلى أن (أفعالاً) لا يكون من أبنية المفرد أصلاً؛ لأن سيبويه منع أن يكون (أفعال) من أبنيته ، وقد رد كعادته على الزمخشري فيما نقله عن سيبويه في الأنعام ، بقوله: ((فقول الزمخشري: إن (سيبويه) ذكره في الأسماء المفردة على أفعال تحريف في اللفظ ، وفهم عن سيبويه ما لم يرده ، ويدل على ما قلناه أن سيبويه حين ذكر أبنية الأسماء المفردة ، نص على أن أفعالا ليس من أبنيتها))(٧٧) .

وقد ذهب أبو حيان إلى أن (أفعالا) لا يكون من أبنية المفرد أصلا ، أما قول سيبويه : ((وأما أفعالٌ فقد يقع للواحد ، من العرب من

يقول: هو الأنعام))(٧٨) ، فمؤول على أنه يكون للواحد مجازًا ، وليس في أصل الوضع ؛ إذ الأصل في (أفعال) الجمع ، وإذا جاء مستعملا في المفرد فهو استعمال مجازي ، قال: ((إن بعض العرب قد يوقع (أفعالا) للواحد من حيث أفرد الضمير ، فتقول : هو الأنعام ، وإنما يعني أن ذلك على سبيل المجاز ؛ لأن الأنعام بمعنى النعم ، كما قال الشاعر :

تركنا الخيل والنعم المفدى وقلنا للنساء بها أقيمي

ولذلك قال سيبويه : وأما (أفعال) فقد تقع للواحد ، دليل على أنه ليس ذلك بالوضع ، فقول الزمخشري : إنه – أي سيبويه – ذكره في الأسماء المفردة على (أفعال) تحريف في اللفظ ، وفهم عن سيبويه ما لم يرده ، ويدل على ما قلناه أن سيبويه حين ذكر أبنية الأسماء المفردة ، نص على أن (أفعالا) ليس من أبنيتها))(٧٩) .

قال سيبويه في باب ما لحقته الزوائد من بنات الثلاثة : ((وليس في الكلام (أفعيل ، ولا أفعول ، ولا أفعال ، ولا أفعيل ، ولا أفعال) إلا أن تكسر عليه اسماً للجميع))(٨٠) .

فسيبويه ينص على أن (أفعالا) لا يكون في الأبنية المفردة .

وعلى هذا فقول سيبويه يدل على أن (أفعالاً) لا يكون في الأبنية المفردة في أصل وضعه ، لذلك فإن ما ذكره البيضاوي من أن (الأنعام) اسم جمع لا يصح ؛ لأن من شرط اسم الجمع أن يكون على وزن المفردات .

المبحث الثاني

الحمل على معنى اسم الجمع

ذكروا أنه يجوز في الفعل المسند إلى اسم الجمع التذكير على معنى الجمع ، والتأنيث على معنى الجماعة(٨١) .

لما كان لفظ اسم الجمع مفرداً ، وهو في المعنى دال على الجمع ، أجازوا فيه أن يعود الضمير عليه مفرداً على اللفظ ، وأن يعود عليه جمعاً ، حملا على المعنى(٨٢) .

ففي قوله تعالى: ﴿ كَذَّبَتْ قَوْمُ نُوحٍ الْمُرْسَلِينَ ۝ إِذْ قَالَ لَهُمْ أَخُوهُمْ نُوحٌ أَلَا تَتَّقُونَ ﴾ "الشعراء: ١٠٥ – ١٠٦" .

ذكر أبو حيان أن الضمير في قوله : (لهم) عائد على القوم ، قال: ((القوم مؤنث مجازي التأنيث ، ويصغر قويمة فلذلك جاء ﴿ كَذَّبَتْ قَوْمُ نُوحٍ ﴾ ، ولما كان مدلوله أفرادًا ذكورًا عقلاء عاد الضمير عليه كما يعود على جمع المذكر العاقل))(٨٣) .

وجاء في المصباح: ((ويذكر القوم ويؤنث فيقال: قام القوم ، وقامت القوم ، وكذلك كل اسم جمعٍ لا واحد له من لفظه نحو: رهطٍ ونفرٍ))(٨٤) .

وهناك رأي ثانٍ ذكره أبو حيان مفاده أن (قومًا) لفظ مذكر ، وأنث على المعنى ؛ لأنه في معنى الأمة والجماعة(٨٥) .

واسم الجمع لازم التذكير ، وتأنيثه لتأويله بمعنى الجماعة ، وليس لأنه يجوز فيه الأمران ، أي: التذكير والتأنيث(٨٦) .

والذي يبدو من سياق الآية أن لفظ (القوم) استعمل مؤنثًا عندما قال: (كذبت) ، واستعمل مذكرًا عندما أعاد ضمير جمع العقلاء عليه ، واستعماله مؤنثًا في البداية يدل على أن أصله التأنيث ، وعود الضمير عليه مذكرًا يدل على أنه مؤنث مجازي(٨٧) .

وكذلك يجوز في صفته الإفراد والجمع ، فالإفراد حملا على اللفظ ، والجمع حملا على المعنى ، كما في قوله تعالى: ﴿ **وَأَنَّا لَمَسْنَا السَّمَاءَ فَوَجَدْنَاهَا مُلِئَتْ حَرَساً شَدِيداً وَشُهُباً** ﴾ "الجن: ٨ "، فقد وصف حرس ، وهو اسم جمع ، الواحد منه حارس ، كغيب واحده غائب ، وقد جمع على أحراس ، بالمفرد .

قال أبو حيان: ((وشديداً : صفة للحرس على اللفظ ؛ لأنه اسم جمع ، كما قال:

أخشى رجيلاً أو ركيبًا عاديًا

ولو لحظ المعنى لقال : شداداً بالجمع))(٨٨) .

والذي دعاه إلى جعل الحرس اسم جمعٍ كرصد ؛ لأنه على وزنٍ يغلب في المفردات كبصر ، وبطر ، وكذا نسب إليه فقيل : حرسي ، وذهب بعض النحاة إلى أنه جمع ، والصحيح الأول ، ولذا وصفه بالمفرد ، فقيل: حرساً شديداً ، ولو روعي معناه جمع(٨٩) .

ومن أحكام العدد في التأنيث والتذكير أنه يخالف معدوده فإن كان المعدود مذكرًا كان العدد مؤنثاً ، وإن كان المعدود مؤنثاً كان العدد مذكراً ، والنظر في هذا إلى المفرد وليس إلى الجمع خلافاً لبعضهم ، أما إذا أضيف العدد إلى اسم الجمع ، أو اسم الجنس ((فالعبرة بحالهما فيعطى العدد عكس ما يستحقه ضميرهما ، فتقول: ثلاثة من القوم وأربعة من الغنم – بالتاء – لأنك تقول : قوم كثيرون وغنم كثير – بالتذكير – وثلاث من البط – بترك التاء – لأنك تقول : بط كثيرة – بالتأنيث – وثلاثة من البقر ، أو ثلاث؛ لأن في البقر لغتين التذكير والتأنيث: قال تعالى: ﴿ **إِنَّ الْبَقَرَ تَشَابَهَ عَلَيْنَا** ﴾ "البقرة: ٧٠" ، وقرئ: تشابهت ، هذا ما لم يفصل بينه وبين العدد صفة دالة على المعنى ، وإلا فالمراعى هو المعنى))(٩٠) .

قال الرضي عن تذكير العدد وتأنيثه مع اسم الجمع: ((فإن كان مختصاً بجمع المذكر كالرهط ، والنفر ، والقوم فإنها بمعنى الرجال ، فالتاء في العدد واجب ، قال الله تعالى: ﴿ **تِسْعَةُ رَهْطٍ** ﴾ ، وقالوا ثلاثة رجلة ، وهو اسم جمع قائم مقام رجال ، وإن كان مختصًا بجمع الإناث

فحذف التاء واجب ، نحو: ثلاث من المخاض ؛ لأنها بمعنى حوامل النوق ، وإن احتملهما كـ (البط ، والخيل ، والغنم ، والإبل) ؛ لأنها تقع على الذكور ، والإناث فإن نصصت على أحد المحتملين فالاعتبار بذلك النص ، فإن كان ذكوراً أثبت التاء ، وإن كان إناثاً حذفتها كيف وقع النص والمعدود ، نحو : عندي ذكور ثلاثة من الخيل ، أو عندي من الخيل ذكور ثلاثة ، أو عندي من الخيل ثلاثة ذكورٍ ، أو عندي من الخيل ثلاثة ذكورٍ بالإضافة))(٩١) .

وذهب ابن عصفور إلى أن اسم الجمع ((إن كان لمن يعقل فحكمه حكم المذكر كالقوم ، والرهط ، والنفر ، وإن كان لما لا يعقل فحكمه حكم المؤنث كالجامل ، والباقر))(٩٢) .

ويؤيده ما جاء في المصباح المنير : ((الإبِلُ: اسْمُ جَمْعٍ لا وَاحِدَ لَهَا وَهِيَ مُؤَنَّثَةٌ؛ لأَنَّ اسْمَ الْجَمْعِ الَّذِي لا وَاحِدَ لَهُ مِنْ لَفْظِهِ إذَا كَانَ لِمَا لا يَعْقِلُ يَلْزَمُهُ التَّأْنِيثُ ، وَتَدْخُلُهُ الْهَاءُ إذَا صُغِّرَ نَحْوُ: أُبَيْلَةٍ وَغُنَيْمَةٍ وَسُمِعَ إسْكَانُ الْبَاءِ لِلتَّخْفِيفِ ، وَمِنْ التَّأْنِيثِ وَإِسْكَانِ الْبَاءِ قَوْلُ أَبِي النَّجْمِ:

وَالْإِبِلُ لا تَصْلُحُ لِلْبُسْتَانِ وَحَنَّتْ الإِبِلُ إِلَى الأَوْطَانِ))(٩٣) .

ولم يرتض أبو حيان هذا المذهب ، ووصفه بعدم الصحة فقال: ((والطير اسم جمع لما لا يعقل ، يجوز تذكيره وتأنيثه ، وهنا أتى مذكرًا لقوله تعالى: ﴿ **فَخُذْ أَرْبَعَةً مِنَ الطَّيْرِ** ﴾ ، وجاء على الأفصح في اسم الجمع في العدد حيث فصل: بـ (من) ، فقيل: أربعة من الطير ،

يجوز الإضافة ، كما قال تعالى: ﴿تِسْعَةُ رَهْطٍ﴾ ، ونص بعض أصحابنا على أن الإضافة لاسم الجمع في العدد نادرة لا يقاس عليها ، ونص بعضهم على أن اسم الجمع لما لا يعقل مؤنث ، وكلا القولين غير صواب))(٩٤) .

وما ذهب إليه ابن عصفور فيه إشكال ؛ ((لأن نحو: النساء ، والنسوة ، والجماعة أسماء جموع لمن يعقل ، وليس حكمها حكم المذكر؛ ولأن الجامل مذكر في قول الشاعر :

ربما الجامل المؤمل فيهم))(٩٥)

وذهب الرضي إلى أن اسم الجمع الذي لم يأت له من لفظه واحد نحو: إبل ، وغنم ، أكثر ما يكون مؤنثاً ، تقول: هذه إبل ، وهذه غنم ، ولم يشترط أن يكون للعاقل ، أو غيره ، قال: ((وأكثر هذا النوع ، أي: الذي لم يأت له من لفظه واحد ، مؤنث))(٩٦) .

وقال أيضاً: ((وأما اسم الجمع فبعضه واجب التأنيث كالإبل ، والغنم ، والخيل ، فحاله: كحال جمع التكسير ، في الظاهر والضمير ، وبعضه يجوز تذكيره ، وتأنيثه كالركب))(٩٧) .

ولعل من ذهب من العلماء إلى أن اسم الجمع إذا كان لما لا يعقل مؤنث ، بنى حكمه على مفهوم المخالفة(٩٨) فيما ذكره الجوهري من أن اسم الجمع إذا لم يكن له واحد من لفظه ، وكان لما يعقل فإنه يذكر ويؤنث قائلا: ((والقَوْمُ يذكَّر ويؤنث؛ لأن أسماء الجموع التي لا واحد

لها من لفظها إذا كان للآدميِّين يذكر ويؤنث ، مثل رَهْطٍ ونَفَرٍ ، قال تعالى: ﴿ وَكَذَّبَ بِهِ قَوْمُكَ ﴾ "الأنعام: من الآية ٦٦" ، فذكر ، وقال تعالى: ﴿ كَذَّبَتْ قَوْمُ نُوحٍ ﴾ "الشعراء: من الآية ١٠٥" ، فأنث))(٩٩) .

والذي يبدو لي جواز تذكير اسم الجمع ، وتأنيثه في كل حال ، سواء كان للعاقل ، أو لغير العاقل ، بدليل تذكير اسم الجمع إذا كان لغير العاقل في قراءة(١٠٠) أبي حنيفة(١٠١) ، وابن يعمر ، وعيسى ، وطلحة في رواية عنه (يرميهم) بالياء في قوله تعالى: ﴿ تَرْمِيهِمْ بِحِجَارَةٍ مِنْ سِجِّيلٍ ﴾ "الفيل: ٤" ؛ إذ الضمير حينئذٍ عائد على الطير ، والطير اسم جمعٍ لما لا يعقل ، ومع ذلك عاد الضمير عليه مذكرًا ، وقيل: الضمير عائد على ربك ، وعلى هذا الأخير فلا حجة فيها(١٠٢) .

المبحث الثالث

إضافة العدد إلى اسم الجمع

اختلف النحاة في جواز إضافة العدد إلى اسم الجمع ، أو اسم الجنس ، على ثلاثة مذاهب:

- ❖ ذهب الأخفش ، والمبرد ، وأبو حاتم ، و السيرافي ، وأبو علي إلى أنه لا ينقاس وما ورد من الإضافة إليه فهو على سبيل الندور ، وهو اختيار ابن هشام ، وابن مالك(١٠٣) .

وقد صرح سيبويه أنه لا يقال: هذه ثلاث غنم(١٠٤) .

وكلام سيبويه يدل على أنه لا يجوز إضافة العدد إلى اسم الجمع ، وإنما يجب التفريق بينهما بـ (من) ، كما نص عليه النحاة .

وقد ردَّ الرضي ما ذهب إليه الأخفش بقوله: ((وهو باطل لقوله تعالى: ﴿ تِسْعَةُ رَهْطٍ﴾ ، وقالوا: ثلاثة نفر ، وقال:

ثلاثة أنفس وثلاث ذود   لقد جار الزمان على عيالي))(١٠٥)

وقال ابن مالك: ((وإن فسر عدد باسم جنس ، أو باسم جمع لم يضف إليه إلا سماعًا ، كقوله تعالى: ﴿ **وَكَانَ فِي الْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ** ﴾ "النمل: ٤٨ "، وكقوله ﷺ : ((ليس فيما دون خمس ذود من الإبل

صدقة))(١٠٦) ، وكقول العرب : خمسة رجلة ، والأصل أن يجاء بمفسر هذا النوع مقرونًا بـ (من) ، نحو : ثلاثة من القوم ، وأربعة من الحي ، وخمسة من الركب ، وعشر من البط ، قال الله تعالى: ﴿ فَخُذْ أَرْبَعَةً مِنْ الطَّيْرِ ﴾ "البقرة: ٢٦٠"))(١٠٧) .

وقد أطلق ابن الحاجب جواز إضافة العدد إلى اسمي الجمع ، والجنس ، فقال : ((ومميز الثلاثة إلى العشرة مخفوض مجموع لفظاً ، أو معنىً))(١٠٨) ، ومراده بقوله: (معنىً) اسما الجمع ، والجنس؛ إذ لفظاهما مفردان ، ومعناهما الجمع .

وقد تابع الرضي ابن الحاجب إلا أنه ذكر أن إضافة العدد إليهما قليلة؛ لأنهما مفردان لفظاً ، مجموعان معنًى ، والأعداد تضاف إلى الجمع ، قال: ((والأكثر أنه إذا كان المفسر أحدهما: فصل بـ (من) ، نحو: ثلاثة من الخيل ، وخمس من التمر ، وذلك ؛ لأنهما وإن كانا في معنى الجمع ، لكنهما بلفظ المفرد فكره إضافة العدد إليهما ، بعد ما تمهد من إضافته إلى الجمع))(١٠٩) .

وقد أجاز أبو حيان إضافة العدد إلى اسم الجمع ، إلا أن الأفصح عنده هو فصله بـ (من) ، ورد على من منعها بأن مذهبه مخالف للصواب ، قال : ((ونص بعض أصحابنا على أن الإضافة لاسم الجمع في العدد نادرة لا يقاس عليها ، ونص بعضهم على أن اسم الجمع لما لا يعقل مؤنث ، وكلا القولين غير صواب))(١١٠) .

والذي يبدو أن عدم صواب رأيهم عند أبي حيان أنه ورد في أفصح كلام ، ألا وهو القرآن الكريم ، كما في الآية السابقة .

وذكر السيوطي أن منع إضافة العدد إلى اسم الجنس ((آكد من اسم الجمع))(١١١) .

وقال أبو حيان: ((واتفقوا على أن فصله بـ (من) هو الفصيح ، واختلفوا في جواز إضافة العدد إليه))(١١٢) .

❖ وذهب قوم إلى أنه يجوز ذلك وينقاس ، وهو ظاهر كلام ابن عصفور ، إلا أنه قال في بعض كتبه ، وإضافته إليهما قليل(١١٣) ، ومنه قوله تعالى: ﴿ وَكَانَ فِي الْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ ﴾ .

ويرد عليه أن العدد يضاف إلى مميزه إذا كان جمع قلة ، نحو: عندي ثلاثة كتب ، ولا يضاف إليه إذا لم يكن جمع قلة ، وعليه فإضافة العدد إليه في الآية السابقة ، إنما جاز؛ لأن الرهط بمعنى جمع القلة؛ إذ هو يطلق على الثلاثة إلى العشرة ، وهو ما يدل عليه جمع القلة(١١٤) .

❖ وفصل قوم بين أن يكون اسم الجمع للقليل كرهط ، ونفر ، وذود فيجوز أن يضاف إليه إجراء له مجرى جمع القلة ، فإن كان للكثير ، أو يستعمل لهما فلا يجوز إضافته إليه بل إذا أريد تمييزه به جيء به مقرونًا بـ (من) كخمسة من القوم ، وقال تعالى: ﴿ فَخُذْ أَرْبَعَةً مِنْ الطَّيْرِ﴾ ، وهو قول المازني(١١٥) .

المبحث الرابع

دلالة اسم الجمع

ذهب جمهور النحاة إلى أن أقل ما يطلق عليه الجمع ثلاثة ، وحكي عن الخليل ، ونفطويه أن أقله اثنتان ، وعن ثعلب أن التثنية جمع عند أهل اللغة ، والأول هو ((الحق الذي عليه أهل اللغة والشرع ، وهو السابق إلى الفهم عند إطلاق الجمع ، والسبق دليل الحقيقة ، ولم يتمسك من خالفه بشيءٍ يصلح للاستدلال به))(١١٦) .

أما اسم الجمع فقد ذهب الرضي ، وابن مالك ، وعلماء الأصول إلى أنه يدل على أكثر من اثنين؛ لأنه جمع في المعنى ، ولا يطلق على الواحد على سبيل الحقيقة ، وإذا أطلق وأريد به الواحد فمجاز ، قال الرضي: ((إن اسم الجمع لا يقع على الواحد ، والاثنين ، بخلاف اسم الجنس))(١١٧) .

وقال ابن مالك في دلالة اسم الجمع : ((هو موضوع لمجموع الآحاد ، أي : لا لكل واحد على الانفراد))(١١٨) .

واختلف علماء الأصول في الجمع المنكَّر فذهب جمهور المحققين إلى أنه ليس بعامٍ ، واستدلوا ((بأن الجمع المُنَكَّر لا يتبادر منه عند إطلاقه عن قرينة العموم ، نحو (رأيت رجالًا) استغراق الرجال كما أن رجلا عند الإطلاق لا يتبادر منه الاستغراق لأفراد مفهومه ، ولو كان

للعموم لتبادر منه ذلك فليس الجمع المنكر عاماً كما أن رجلاً ليس بعامٍ))(١١٩) .

وذهب الجبائي ، و ابن حزم الأندلسي ، وفخر الإسلام البزدوي ، وحكاه ابن برهان عن المعتزلة إلى أن الجمع المنكر يدل على العموم مستدلين ((بأنه قد ثبت إطلاقه على كل مرتبة من مراتب الجموع ، فإذا حملناه على الجميع فقد حملناه على جميع حقائقه فكان أولى))(١٢٠) ، وكذلك؛ ((لأنه يصح الاستثناء منه))(١٢١) .

والاستثناء من الجمع المنكر مسألة خلافية ، فمن يرى أن الجمع المنكر لا يدل على العموم منع الاستثناء منه ؛ لأنه لا يستثنى إلا من العام ، فلا يصح : قام رجال إلا زيدًا على الاستثناء ؛ لأن رجالًا جمع منكر في سياق الإثبات ، والنكرة في سياق الإثبات تخص سواء كانت مفرداً ، أم جمعًا لذلك منعوا أن تكون (إلا) في قوله تعالى: ﴿ **لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا** ﴾ "الأنبياء: ٢٢" ، أداة استثناء ، فضلا عن أن المعنى يخالف كونها للاستثناء(١٢٢) .

وذهب المعتزلة إلى أن النكرة في سياق الإثبات تعم ، وعلى قولهم فالاستثناء من الجمع المنكر جائز(١٢٣) .

واسم الجمع محمول على الجمع ؛ إذ هو دال على الجمع بمعناه فقط ، والجمع دال على الجمع بصيغته ، ومعناه ، فلما كان محمولا على

الجمع فإن حكمه حكم الجمع فإن كان منكَّراً فإنه لا يدل على العموم كما هو رأي المحققين .

واختار النسفي دلالته على العموم ؛ إذ ذكر أن العموم ((إما أن يكون بالصيغة والمعنى ، أو بالمعنى لا غير كرجال ، وقوم))(١٢٤) .

وقال عن اسم الجمع: ((وأما العام معناه دون صيغته فمثل قوم ، ورهط ، وطائفة ، وجماعة ، فصيغة رهط ، وقوم كزيد ، وعمرو من حيث الفردية ، ومعناهما الجمع ، ولما كان فردًا صيغة جمعاً معنىً كان اسماً للثلاثة فصاعداً ترجيحاً للمعنى؛ إذ الاعتبار للمعاني لا للصور والمباني))(١٢٥) .

والذي يبدو لي أن اسم الجمع يثبت له ما يثبت للجمع من دلالته على الاستغراق أو لا؛ لأنه لا فرق بينهما إلا في اللفظ ، فاسم الجمع مفرد في اللفظ جمع في المعنى ، والجمع جمع باللفظ والمعنى .

هذا في اسم الجمع المنكَّر ، أما اسم الجمع الداخلة عليه الألف واللام ، إذا لم تكن للعهد ، فذهب قوم إلى أنه للجنس ، والجنس يطلق على الواحد ، والاثنين ، والثلاثة ، ولهذا لو حلف لا يكلم الناس حنث بالواحد ، كما لو قال: لا آكل الخبز حنث ببعضه ، بخلاف ما لو قال : لا أكلم ناساً يحمل على ثلاثة .

ولما كانت اللام في الأصل للعهد ، كأن تقول: رأيت رجلا ، ثم تقول بعدها : كلمت الرجل ، أي ذلك الرجل المعهود بيننا ، ولما لم يكن هناك معهود في أقسام الجموع يمكن حمل الجمع عليه ، والجنس معهود

، جعل اسم الجمع الداخلة عليه اللام للجنس؛ ((ليمكن تعريفه باللام؛ إذ الجنس معهود في الذهن ، وفيه معنى الجمع ، أي في جعله للجنس رعاية معنى الجمع أيضاً؛ لأن الجنس يتضمن الجمع إما في الخارج ، أو في الوهم ؛ إذ هو من الكليات ، والكلي ما لا يمنع مفهومه عن الشركة ، ولذلك جعلوا الشمس جنساً ، والقمر كذلك وجمعوهما على شموس ، وأقمار ، وإذا كان كذلك كان في جعله جنسًا عمل بالوصفين ، أي بالمعنيين ، وهما الجمعية والتعريف ، ولو حمل هذا اللفظ على حقيقته – أي الجمعية – بعد دخول اللام فيه لبطل حكم اللام ، وهو التعريف أصلا ، أي بالكلية لما ذكر ، فصار الجنس أي ، حمله على الجنس ، وجعله مجازاً فيه أولى من إبقائه على حقيقته))(١٢٦) .

وَهَذَا مَا ذَكَرَهُ أَئِمَّةُ الْعَرَبِيَّةِ فِي مِثْلِ (فُلان يَرْكَبُ الْخَيْلَ) ، وَيَلْبَسُ الثِّيَابَ الْبِيضَ أَنَّهُ لِلْجِنْسِ .

قال أبو حيان في جمع الأحلام من قوله تعالى: ﴿ **قَالُوا أَضْغَاثُ أَحْلامٍ وَمَا نَحْنُ بِتَأْوِيلِ الْأَحْلامِ بِعَالِمِينَ** ﴾ "يوسف: ٤٤" ، وإنما هي رؤيا واحدة : ((وجمعوا الأحلام وأن رؤياه واحدة إما باعتبار متعلقاتها ؛ إذ هي أشياء ، وإما باعتبار جواز ذلك كما تقول: (فلان يركب الخيل) وإن لم يركب إلا فرساً واحداً ، تعليقاً بالجنس ، وإما بكونه قص عليهم مع هذه الرّؤيا غيرها))(١٢٧) .

والذي يبدو لي أن هذا ليس من إطلاق الجمع وإرادة الواحد ؛ لأن هذا منعه الجمهور ، بل المراد في الأحلام الجنس ، وهو يطلق على الواحد ، والاثنين ، والجمع ؛ لأن المقصود بالجنس الماهية ؛ ولأن الإضافة في قوله : (أضغاث أحلام) ، هي إضافة بمعنى (من) التي لبيان الجنس ، والجنس يطلق على الواحد ، والاثنين ، والجمع(١٢٨) .

وفي كلام الرضي ما يبين أنه لا يصح إرادة الجنس في (الأحلام)؛ لأنها جمع قلة على وزن (أفعال) ، وجموع القلة لا تذكر إلا عند إرادة بيان القلة ، فلا تذكر عند إرادة الجمع ، والجنسية قائلا : ((إن جمع القلة ليس بأصل في الجمع ؛ لأنه لا يذكر إلا حيث يراد بيان القلة فلا يستعمل لمجرد الجمعية ، والجنسية كما يستعمل له جمع الكثرة ، يقال: فلان حسن الثياب في معنى حسن الثوب ، ولا يحسن حسن الثوب ، وكم عندك من الثوب ، أو من الثياب ، ولا يحسن من الأثواب))(١٢٩) .

ولعل ما ذكره إنما هو في جمع القلة الذي معه جمع كثرة كما ذكره في مثاله السابق ، وليس في جمع القلة الذي ليس معه جمع كثرة كما في الآية؛ لأننا ((لم نجد في كتب اللغة جمعاً لمفرد هذا الجمع غير هذا الجمع ، وقد ذكر غير واحد أن جمع القلة إذا لم يوجد معه جمع كثرة يستعمل استعمال جمع الكثرة))(١٣٠) .

وقال الشوكاني: ((الألف واللام الحرفية لا الاسمية تفيد العموم إذا دخلت على الجمع سواء كان سالماً ، أو مكسراً وسواء كان من جموع

القلة ، أو الكثرة وكذا إذا دخلت على اسم الجمع كركب ، وصحب ، وقوم ورهط ، وكذا إذا دخلت على اسم الجنس))(١٣١) .

أما اسم الجمع فيخالف اسم الجنس بأنه لا يقع على الواحد بل على الجمع ((والفرق بين اسم الجمع ، واسم الجنس مع اشتراكهما في أنهما ليسا على أوزان جمع التكسير ، لا الخاصة بالجمع ، كأفعلة ، وأفعال ، ولا المشهورة فيه: كفعلة ، نحو: نسوة ، أن اسم الجمع لا يقع على الواحد ، والاثنين ، بخلاف اسم الجنس))(١٣٢) .

أما إذا كان اسم الجمع مضافًا فيدل على الاستغراق ؛ إذ ذكر الأصوليون أن الإضافة من مقتضيات العموم كالألف واللام ، سواء كانت في الجمع ، أو في اسم الجمع ، أو اسم الجنس ؛ لأنهما يتعاقبان فلما كانت الألف واللام تفيد الاستغراق ، والإضافة تعاقبها دل هذا على أن الإضافة تفيد الاستغراق(١٣٣) .

وذهبوا إلى أنها أثبت في دلالتها على العموم من الألف واللام ، فلو حلف لا يشرب ماء البحر لم يحنث إلا بشربه كله ، ولو حلف لا يشرب الماء حنث ببعضه ؛ ((لأن العرف صرف هذه الألف واللام عن الاستغراق إلى الجنسية ، ولم يصرف لا أشرب ماء البحر ، فإن الإضافة أدل على العموم من الألف واللام كما صرح به الإمام فخر الدين في تفسيره ، فلم يقو العرف لمعارضتها))(١٣٤) .

وأبدى السبكي تعجبه من علماء المعاني كيف لم يذكروا الإضافة في الأسباب التي تفيد الاستغراق ، فقال : ((عجب من أهل هذا الشأن

كيف لم يذكروا إرادة الاستغراق من أسباب الإضافة ، وهي من أدوات العموم كما أن أداة التعريف كذلك بل عموم الإضافة أبلغ كما سبق))(١٣٥) .

وقال الشوكاني: ((تعريف الإضافة ، وهو من مقتضيات العموم كالألف واللام من غير فرق بين كون المضاف جمعاً نحو: عبيد زيد ، أو اسم جمع نحو : جاءني ركب المدينة ، أو اسم جنس نحو: ﴿ **وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ لا تُحْصُوهَا** ﴾ "إبراهيم: ٣٤" ، ومنعت العراق درهمها ودينارها ، ومنعت الشام قفيزها وصاعها ، وقد صرح الرازي أن المفرد المضاف يعم مع اختياره بأن المعرف بالألف واللام لا يعم))(١٣٦) .

وذكر الآلوسي في قوله تعالى: ﴿ **كَلِمَةٍ مِنْهُ اسْمُهُ الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ** ﴾ "آل عمران: ٤٥" ، أن من العلماء من جعل (اسمه) مبتدأ ، والمسيح خبره الأول ، وعيسى خبره الثاني ، وابن مريم خبره الثالث ، وهنا يرد اعتراض مفاده: أن الاسم في الحقيقة عيسى ، والمسيح لقب وابن صفة ، فكيف جعلت الثلاثة خبراً عنه .

وأجيب ((بأن المراد بالاسم معناه المصطلح وهو العلم مطلقاً ، وليس هو بمعنى مقابل اللقب بل ما يعمه وغيره ، وأن إضافته تفيد العموم؛ لأن إضافة اسم الجنس قد يقصد بها الاستغراق))(١٣٧) .

ودلالة العموم في اسم الجنس واسم الجمع والجمع ، وغيرها كلية بمعنى ((أن الحكم على كل فرد فردٍ نفيًا كان أم إثباتاً ، وإن كان في النفي لا يرتفع الحكم عن كل فردٍ فردٍ بخلاف الإثبات))(١٣٨) .

وذهب البغوي إلى أن اسم الجمع قد يطلق على الاثنين ؛ لأن الجمع بمعنى ضم شيءٍ إلى شيءٍ وهذا حاصل في الاثنين ، قال : ((اسم الجمع قد يقع على التثنية ؛ لأن الجمع ضم شيء إلى شيء فهو موجود في الاثنين ، كما قال الله تعالى: ﴿**فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا**﴾ "التحريم: من الآية ٤"، ذكر القلب بلفظ الجمع وأضافه إلى اثنين))(١٣٩) .

وما ذكره البغوي من أن اسم الجمع يطلق على الاثنين ، إنما يطلق على الاثنين مجازاً ، وليس على سبيل الحقيقة؛ إذ إن اسم الجمع جمع في المعنى ، والجمع يطلق مجازاً على الاثنين؛ لأن الجمع لغة إنما هو ضم شيءٍ إلى شيءٍ وهذا حاصل في الاثنين .

وذكر الرازي أن المراد بقوله: (الناس) في قوله تعالى: ﴿ **ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ** ﴾ "البقرة: من الآية ١٩٩" ، هما إبراهيم ، وإسماعيل عليهما وعلى نبينا الصلاة والسلام ؛ لأن اسم الجمع قد يطلق ويراد به الواحد إذا كان رئيساً يقتدى به ، كما في قوله تعالى: ﴿ **الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ** ﴾ "آل عمران: من الآية ١٧٣" ، يعني نعيم بن مسعود ﴿ **إِنَّ**

النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ ﴾ ، يعني أبا سفيان ، وإيقاع اسم الجمع على الواحد المُعَظَّم مجاز مشهور(١٤٠) .

وهذا ما يسميه علماء الأصول عام يراد به الخصوص؛ لأنك إذا أطلقت اللفظ العام وأردت به بعضاً معيناً فهو العام الذي أريد به الخصوص ، فإذا قلت: (قام الناس) ، وأردت إثبات القيام لزيدٍ مثلا فهو عام أريد به الخصوص .

والْعَامَّ الَّذِي أُرِيدَ بِهِ الْخُصُوصُ ((هُوَ أَنْ يُطْلَقَ الْعَامُّ وَيُرَادَ بِهِ بَعْضُ مَا يَتَنَاوَلُهُ ، وهُوَ مَجَازٌ قَطْعًا؛ لأَنَّهُ اسْتِعْمَالُ اللَّفْظِ فِي بَعْضِ مَدْلُولِهِ ، وَبَعْضُ الشَّيْءِ غَيْرُهُ))(١٤١) .

وذكروا أن العام الذي أريد به الخصوص ((إنما يحتاج لدليل معنوي يمنع إرادة الْجَمِيعِ ، فَيَتَعَيَّنُ لَهُ الْبَعْضُ))(١٤٢) .

المبحث الخامس

جمع اسم الجمع

اتفق النحاة على أن الجمع لا يجمع إذا كان جمع كثرة قياساً ، قال أبو حيان: ((ولا خلاف في جموع الكثرة أنها لا تجمع قياساً))(١٤٣) .

وذهب أكثر النحاة إلى أن جموع القلة وهي (أفعال ، وأفعلة ، وأفعل ، وفعلة) تجمع قياساً ((ولا خلاف أن ما سمع من جمع جمع القلة أكثر مما سمع من جمع جمع الكثرة))(١٤٤) ،

من ذلك: الأيدي ، والأيادي ، والأوطب ، والأواطب ، والأسقية ، والأساقي ، وغيرها(١٤٥) .

وذهب الجرمي إلى أنه لا ينقاس جمع الجمع مطلقاً ، لا جمع القلة ، ولا جمع الكثرة ، ولا يجمع من الجموع ((إلا ما جمعوا ، وبهذا فسر السيرافي كلام سيبويه ، وهو اختيار ابن عصفور))(١٤٦) .

وقال سيبويه: ((واعلم أنه ليس كل جمع يجمع ، كما أَّنه ليس كل مصدرٍ يجمع كالأشغال ، والعقول ، والحلوم ، والألبان ، ألا ترى أنك لا تجمع الفكر ، والعلم ، والنظر ، كما أنهم لا يجمعون كل اسمٍ يقع على الجميع نحو: التمر ، وقالوا : التمرات))(١٤٧) .

وإذا جمع الجمع فإنه ((لا يطلق على أقل من تسعة كما أن جمع المنفرد لا يطلق على أقل من ثلاثة إلا مجازاً))(١٤٨) .

أما اسم الجمع فإنه ((لا ينقاس جمعه هذا ظاهر كلام سيبويه ، ويظهر من كلام غيره جواز جمعه))(١٤٩) .

جاء في لسان العرب: ((جمع اسم الجمع نادر كجمع الجمع))(١٥٠) .

ومن أسماء الجموع التي سمع جمعها قولهم : قوم ، وأقوام ، ورهط ، وأراهط .

وذهب أبو حيان إلى أن جمع اسم الجمع شاذ ، مخالف للقياس ، فقال في جمع قوم : ((القوم : اسم جمع لا واحد له من لفظه ، وإنما واحده امرؤ ، وقياسه أن لا يجمع ، وشذ جمعه ، قالوا : أقوام ، وجمع جمعه ، قالوا : أقاويم))(١٥١) .

وقال أيضاً : ((وجمع العالم شاذ ؛ لأنه اسم جمعٍ))(١٥٢) .

وأجاز ابن مالك جمع اسم الجمع ، وجمع التكسير إلا ما وازن مفاعل ، أو مفاعيل ، قال في التسهيل : ((يكسر اسم الجمع ، وجمع التكسير غير الموازن مفاعل ، ومفاعيل ، أو فُعلة ، أو فَعلة جمع شبيههما من مُثُل الآحاد))(١٥٣) .

وقال السلسيلي في شرح كلام ابن مالك : ((فتقول في اسم الجمع قوم ، وأقوام كما تقول: حوض ، وأحواض ، وفي الجمع عقبان ، وعقابين ، كما تقول: سرحان ، وسراحين ، قوله : غير موازن مفاعل ، ومفاعيل ، وفعلة كقضاة ، أو فعلة كفجرة ، فإن ذلك مستثنىً لا يدخل تحت هذا الحكم))(١٥٤) .

أما تثنيته فقد أجازها الرضي على أنه مؤول بـ (فرقتين) قائلا: ((ويجوز تثنية اسم الجمع ، والمكسر ، غير الجمع الأقصى على تأويل فرقتين ، قال:

لنا إبلان فيهما ما علمتم

وقال:

لأصبح الحي أوبادًا ولم يجدوا   عند التفرق في الهيجا جمالين

ولا يجوز: لنا مساجدان))(١٥٥) .

وذكر أبو حيان أن النحاة نصوا على أن اسم الجمع لا يثنى ، ولكنه صحت تثنيته في قوله تعالى: ﴿ **إِنَّ الَّذِينَ تَوَلَّوْا مِنْكُمْ يَوْمَ الْتَقَى الْجَمْعَانِ إِنَّمَا اسْتَزَلَّهُمُ الشَّيْطَانُ بِبَعْضِ مَا كَسَبُوا** ﴾ "آل عمران: من الآية١٥٥" ؛ لأنه مؤول بجمع المؤمنين ، وجمع المشركين ، فقال : ((ونص النحويون على أن اسم الجمع لا يثنى ، لكنه هنا أطلق يراد به معقولية اسم الجمع ، بل بعض الخصوصيات ، أي: جمع المؤمنين ، وجمع المشركين ، فلذلك صحت تثنيته ، ونظير ذلك قوله:

وكل رفيقي كلّ رحل وإن هما ... تعاطى القنا قومًا هما أخوان

فثنى قومًا ؛ لأنه أراد معنى القبيلة))(١٥٦) .

الخاتمة

الحمد لله الذي أعان على إتمام هذا البحث ، وفيما يلي أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال هذه الدراسة:

١. اسم الجمع نوعان: نوع له واحد من لفظه نحو: ركب ، وصحب ، ونوع ليس له واحد من لفظه نحو: قوم ، ورهط ، وهذا هو الغالب .

٢. من شروط اسم الجمع: أن يدل على أكثر من اثنين ، وأن يخالف أوزان الجموع الخاصة بالجموع ، نحو: شماطيط ، وعباديد ، والغالبة فيه نحو: أعراب .

٣. اسم الجمع يساوي الواحد في خبره ، ووصفه ، نحو: الركب سائر ، وهذا ركب سائر ، كما تقول: الراكب سائر ، وهذا راكب سائر ، وكذلك يساوي الواحد في النسب إليه ، بأن نسب إليه على لفظه ، نحو: ركبي ، كما تقول : راكبي .

٤. إن اسم الجمع لا يقع على الواحد ، والاثنين ، بخلاف اسم الجنس فإنه يقع عليها ؛ لأنه بمعنى الماهية والماهية موجودة في الواحد ، والاثنين ، والثلاثة .

٥. ما جاء على وزن (فعل) بفتح الفاء ، وسكون العين اسم جمع عند الجمهور وخالف في هذا الأخفش فهو عنده جمع ، وهو مردود كما سبق .

٦. أطلق الزمخشري مصطلح اسم الجمع على الجمع المخالف للقياس .

٧. أطلق أهل اللغة الجمع على اسم الجمع ، وهذا عندهم من باب الحقيقة

٨. ذهب ابن السراج إلى أن بناء (فِعلة) من أبنية اسم جمع ؛ لأنه لم يطرد في زنة مفرد مخصوص كبقية أخواته ، بل هو مقصور على السماع، وهذا رده النحاة .

٩. اختلفوا فيما جاء على وزن (فعيل) دالا على الجمع ، فذهب بعضهم إلى أنه اسم جمع ، وبعضهم إلى أنه جمع مكسر .

١٠. اسم الجمع مفرد في اللفظ ، مجموع في المعنى ، لذلك صح عود ضمير المفرد عليه حملا على اللفظ ، وعوده جمعاً حملا على المعنى .

١١. يجوز تذكير ضميره على الأصل ، وتأنيثه مؤولا بالجماعة .

١٢. اسم الجمع لما لا يعقل واجب التأنيث عند بعض اللغويين ، وهذا لا يراه أبو حيان ، وهذا ما أيدناه .

١٣. إذا وقع اسم الجمع ، واسم الجنس مفسراً للعدد ، فالأفصح فيه أن يفصل عنه بـ (من) ، ولا يجوز إضافة العدد إليه عند الجمهور ، وما ورد من ذلك فهو سماعي لا يقاس عليه .

١٤. اسم الجمع يدل على أكثر من اثنين؛ لأنه محمول على الجمع ، وقد يطلق على اثنين مجازاً ، ويطلق على الواحد إذا كان رئيساً في قومه .

١٥. اسم الجمع المنكر عند بعض الأصوليين يدل على العموم ؛ إذ هو يدل على الجمع بمعناه فقط؛ ترجيحاً للمعنى ؛ إذ الاعتبار للمعاني لا للصور والمباني .

١٦. يحمل اسم الجمع المحلى بالألف واللام على الجنس ، إذا لم يكن هناك معهود ، والجنس يصح إطلاقه على الواحد ، والاثنين ، والثلاثة كما مر .

١٧. لا ينقاس جمع اسم الجمع هذا ظاهر كلام سيبويه ، كما لا يصح جمعُ جمعِ الكثرة بخلاف جمع القلة ، ويظهر من كلام غيره جواز جمعه ، وما ورد من جمع اسم الجمع فهو شاذ .

١٨. لا يصح تثنية اسم الجمع ، وإذا ثني فإن ذلك مؤول بالفرقتين .

وفي الختام لا يسعني إلا أن أسأل الله تعالى أن ينفعني ، وينفع بهذا البحث ، فالله خير مسؤول وأكرم مأمول

---

(١) الأشباه والنظائر: ٢ / ١٥٥ – ١٥٦ .

(٢) ينظر: شرح الأشموني: ٤ / ٢١٥ – ٢١٧ ، وروح المعاني: ١ / ٧٨ .

(٣) شرح الكافية الشافية: ٢ / ٢٨٤ .

(٤) شفاء العليل في إيضاح التسهيل: ٣ / ١٠٥٠ .

(٥) ينظر: همع الهوامع: ٢ / ١٨٤ .

(٦) شرح شافية ابن الحاجب: ٢ / ٧٨ .

---

(٧) همع الهوامع: ٢ / ١٨٤ .

(٨) حاشية الشهاب: ١ / ٤٦٧ .

(٩) الكتاب ، سيبويه: ٣ / ٤٩٤ .

(١٠) الكليات: ٣٣٤ .

(١١) ينظر: شرح الأشموني: ٤ / ٢٤٦ .

(١٢) ينظر: الحمل على المعنى في العربية: ١٢٤ ، و ١٦١ ، و١٢٥ .

(١٣) شرح الرضي: ٢ / ١٧٨ .

(١٤) شرح الرضي: ٢ / ١٧٨ .

(١٥) ينظر: شرح الرضي: ٢ / ١٧٨ ، وشرح المفصل: ٥ / ٧١ .

(١٦) همع الهوامع: ٢ / ١٨٤ .

(١٧) شرح الرضي: ٢ / ١٧٨ .

(١٨) الكتاب: ٣ / ٦٢٤ .

(١٩) المفصل: ٥ / ٧٧ .

(٢٠) شرح المفصّل: ٥ / ٧٧ ــ ٧٨ .

(٢١) ينظر: الكشاف: ٣٨٠ .

(٢٢) تفسير البحر المحيط: ٢ / ٢٩٧ .

(٢٣) حاشية الشهاب: ٤ / ٣٥٣ .

(٢٤) حاشية الشهاب: ٢ / ٥٩١ .

(٢٥) ينظر: شرح الشافية: ٢ / ٢٠٣ .

(٢٦) حاشية الخضري على شرح ابن عقيل: ٢ / ٦٢ .

(٢٧) همع الهوامع: ٢ / ١٨٤ .

(٢٨) شرح الشافية: ١ / ٢٦٥ .

(٢٩) روح المعاني: ٢١ / ٩١ .

(٣٠) الأصول في النحو: ٢ / ٤٣٢ .

(٣١) شرح شافية ابن الحاجب: ٢ / ٩٢ .

---

(٣٢) حاشية الصبان: ٤ / ٢٠٥ ، وينظر: شفاء العليل في إيضاح التسهيل: ٣ / ١٠٣٩ – ١٠٤٠ ، وشرح الأشموني: ٤ / ٢٠٤ .

(٣٣) روح المعاني: ٢١ / ٩١ .

(٣٤) ينظر: روح المعاني: ٩ / ٨٨ .

(٣٥) شفاء العليل في إيضاح التسهيل: ٣ / ١٠٤٠ .

(٣٦) تفسير البحر المحيط: ٣ / ١٣٧ .

(٣٧) المحرر الوجيز: ٣٢١ .

(٣٨) تفسير البحر المحيط: ٢ / ٥٢٩ .

(٣٩) المحرر الوجيز: ٣٢١ .

(٤٠) تفسير البحر المحيط: ٢ / ٥٢٩ .

(٤١) تفسير البحر المحيط: ٣ / ١٣٧ .

(٤٢) شرح المفصل: ٥ / ١٧ .

(٤٣) الكشاف: ٥٩٠ ، وينظر: معاني الأبنية: ١٣٥ .

(٤٤) معاني الأبنية: ١٣٣ – ١٣٥ .

(٤٥) ينظر: الكشاف: ٥٩٠ .

(٤٦) التعبير القرآني: ٢١١ .

(٤٧) الكشاف: ٣٠٧ ، وينظر: تفسير البحر المحيط: ٤ / ١٣ .

(٤٨) روح المعاني: ٢٦ / ٩٩ ، وينظر: الكليات: ٣٣٤ .

(٤٩) تفسير البحر المحيط: ٤ / ٨٩ .

(٥٠) ينظر: حاشية الشهاب: ٥ / ٢٦٨ .

(٥١) روح المعاني: ٢٦ / ٩٩ ، وينظر: ٢٩ / ١٤١ .

(٥٢) المقرب: ٤٨٢ .

(٥٣) شرح الأشموني: ٤ / ٢٠٢ ، وينظر: شرح المفصل: ٥ / ٧٣ - ٧٤ .

(٥٤) ينظر: الكشاف: ٧٠٨ .

(٥٥) ينظر: تفسير البحر المحيط: ٦ / ٣٧٦ ، وحاشية الشهاب: ٦ / ٥٨٠ .

---

(٥٦) ينظر: حاشية الشهاب: ٦ / ٥٨٠ .

(٥٧) ينظر: حاشية الشهاب: ١ / ٤٦٧ .

(٥٨) ينظر: شرح المفصل: ٥ / ٧٧ ، وشرح الشافية: ٢ / ٢٠١ .

(٥٩) الكتاب: ٣ / ٦٢٥ .

(٦٠) هامش الكتاب: ٣ / ٦٢٥ .

(٦١) لسان العرب: ١٤ / ٣٧٨ ، وينظر: هامش شرح الشافية: ٢ / ١٣٧ .

(٦٢) ينظر: شرح الشافية: ٢ / ١٣٧ .

(٦٣) الأصول في النحو: ٢ / ٤٣٢ .

(٦٤) تفسير البحر المحيط: ٣ / ٢٢ .

(٦٥) ينظر: شرح الأشموني: ٤ / ١٧١ ، وحاشية الصبان: ٤ / ١٧١ ، وحاشية الخضري: ٢ / ٣٥٦ .

(٦٦) ينظر: حاشية الشهاب: ٥ / ٢٩٥ ، وروح المعاني: ١٢ / ٢٢٥ .

(٦٧) تفسير البحر المحيط: ٦ / ٣٣٨ ، وينظر: حاشية الشهاب: ٦ / ٥٠٨ .

(٦٨) هو بضم الراء المهملة ، والخاء المعجمة ، وفي آخره لام: جمع رخلة ، ورخلة بكسر الراء ، وهي الأنثى من ولد الضأن ، ينظر: لسان العرب: ١١ / ٢٨٠ ، وحاشية الشهاب: ٧ / ٢٩١

(٦٩) تفسير البحر المحيط: ٧ / ١٠٨ ، وينظر: حاشية الشهاب: ٧ / ٢٩١ .

(٧٠) تفسير البحر المحيط: ٧ / ١٠٨ .

(٧١) ينظر: الكشاف: ٧٩٧ .

(٧٢) شرح الشافية: ٢ / ١٥٢ .

(٧٣) ينظر: حاشية الشهاب: ٥ / ٦٠٨ .

(٧٤) تفسير البيضاوي: ٥ / ٦٠٨ .

(٧٥) الأكياش من برود اليمن ينظر: لسان العرب: ٦ / ٣٤٤ .

(٧٦) الكشاف: ٥٧٦ .

(٧٧) تفسير البحر المحيط: ٥ / ٤٩٣ .

(٧٨) الكتاب: ٣ / ٢٣٠ .

---

(٧٩) تفسير البحر المحيط: ٥ / ٤٩٣ ، وينظر: حاشية الشهاب: ٥ / ٦٠٨ .

(٨٠) الكتاب: ٤ / ٢٤٧ ، وينظر: البحر المحيط: ٥ / ٤٩٣ ، وحاشية الشهاب: ٥ / ٦٠٩ .

(٨١) ينظر: الحمل على المعنى: ١٢٤ - ١٢٥ .

(٨٢) ينظر: الحمل على المعنى: ١٦١ .

(٨٣) تفسير البحر المحيط: ٧ / ٢٩ .

(٨٤) المصباح المنير: ٣٠٩ ، وينظر: حاشية الشهاب: ٧ / ١٩٧ .

(٨٥) ينظر: تفسير البحر المحيط: ٧ / ٢٩ ، والفتوحات الإلهية: ٣ / ٢٨٥ .

(٨٦) ينظر: حاشية الشهاب: ٩ / ٥٦٩ .

(٨٧) ينظر: حاشية الشهاب: ٧ / ١٩٧ ، وعود الضمير في البحر المحيط لأبي حيان:١١٦ -١١٧ .

(٨٨) تفسير البحر المحيط: ٨ / ٣٤٢ ، و٣٣٩ .

(٨٩) ينظر: حاشية الشهاب: ٨ / ٢٩٤ .

(٩٠) شرح الأشموني: ٤ / ٩٠ – ٩١ .

(٩١) شرح الرضي: ٢ / ١٥٠ ، وينظر: شرح الأشموني: ٤ / ٩٠ - ٩٢ .

(٩٢) حاشية الصبان على الأشموني: ٤ / ٩٠ – ٩١ .

(٩٣) المصباح المنير: ٧ .

(٩٤) تفسير البحر المحيط: ٢ / ٣١٠ .

(٩٥) حاشية الصبان: ٤ / ٩١ .

(٩٦) شرح الشافية: ٢ / ٢٠٤ .

(٩٧) شرح الرضي على الكافية: ٢ / ١٧١ .

(٩٨) وهو حيث يكون المسكوت عنه مخالفًا للمذكور في الحكم إثباتا ونفيًا ، فيثبت للمسكوت عنه نقيض حكم المنطوق به ، ينظر: إرشاد الفحول: ١٧٩ .

(٩٩) الصحاح في اللغة: مادة: (ق ، و ، م) ، وينظر: روح المعاني: ١٢ / ١٢٢ .

(١٠٠) ينظر: تفسير البحر المحيط: ٨ / ٥١٢ .

(١٠١) قال صاحب النشر: ((إن أبا حنيفة لا قراءة له ، وإن القراءات المنسوبة له موضوعة ، وقد أثبت العلماء وضعها)) ، حاشية الشهاب: ٩ / ٥٦٨ .

---

(١٠٢) ينظر: تفسير البحر المحيط: ٨ / ٥١٢ ، وروح المعاني: ٣٠ / ٢٣٧ .

(١٠٣) ينظر: ارتشاف الضرب: ١ / ٣٥٨ ، وهمع الهوامع: ١ / ٢٥٣ . .

(١٠٤) الكتاب: ٣ / ٥٦٢ ، وينظر: تفسير البحر المحيط: ٧ / ٨٠ .

(١٠٥) شرح الرضي: ٢ / ١٥٣ .

(١٠٦) وفي صحيح مسلم: ٢ / ٦٧٥ ، رقم الحديث: ٩٨٠ ، بلفظ ((ليس فيما دون خمس أواق من الورق صدقة وليس فيما دون خمس ذود من الإبل صدقة وليس فيما دون خمسة أوسق من التمر صدقة)) .

(١٠٧) شرح التسهيل: ٢ / ٣١٠ ، وينظر: شرح الكافية الشافية: ٢ / ١٩٤ ، وشرح ابن الناظم: ٧٢٦ ، وشرح الأشموني: ٤ / ٩٢ ، حاشية الخضري: ٢ / ٣١٠ – ٣١١ .

(١٠٨) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٢ / ١٥٢ .

(١٠٩) شرح الرضي على الكافية: ٢ / ١٥٣ .

(١١٠) تفسير البحر المحيط: ٢ / ٣١٠ .

(١١١) همع الهوامع: ١ / ٢٥٣ .

(١١٢) تفسير البحر المحيط: ٧ / ٨٠ .

(١١٣) ينظر: المقرب: ٣٣٤ ، وارتشاف الضرب: ١ / ٣٥٨ .

(١١٤) ينظر: حاشية الشهاب: ٧ / ٢٥٤ ، وينظر: المصباح المنير: ١٤٧ .

(١١٥) ينظر: ارتشاف الضرب: ١ / ٣٥٨ ، وتفسير البحر المحيط: ٧ / ٨٠ ، وروح المعاني: ٢١٢/١٩ .

(١١٦) إرشاد الفحول: ١٢٤ .

(١١٧) شرح الرضي: ٢ / ١٧٨ .

(١١٨) البحر المحيط للزركشي : ٣ / ٨٤ .

(١١٩) إرشاد الفحول: ١٢٣ .

(١٢٠) إرشاد الفحول: ١٢٣ .

(١٢١) البحر المحيط للزركشي: ٣ / ١٣٢ – ١٣٣ .

(١٢٢) ينظر: مغني اللبيب: ١ / ١٩٤ – ١٩٥ ، وحاشية الدسوقي على المغني: ١ / ١٩٥ .

---

(١٢٣) ينظر: البحر المحيط للزركشي: ٣ / ١٣٣ .

(١٢٤) كشف الأسرار (للنسفي): ١ / ١٧٧ .

(١٢٥) كشف الأسرار (للنسفي): ١ / ١٧٨ .

(١٢٦) كشف الأسرار للبخاري: ٢ / ٤ .

(١٢٧) تفسير البحر المحيط: ٥ / ٣١١ ، وينظر: حاشية الشهاب: ٥ / ٣١٤ ، وفتح القدير: ٣٤٤/٢ ، وروح المعاني: ١٢ / ٢٥٢ ، و١٤ / ٦٣ .

(١٢٨) ينظر: حاشية الشهاب: ٥ / ٣١٤ .

(١٢٩) شرح الشافية: ٢ / ٩٢ .

(١٣٠) روح المعاني: ١٢ / ٢٥٢ .

(١٣١) إرشاد الفحول: ١٢٠ .

(١٣٢) شرح الرضي: ٢ / ١٧٨ .

(١٣٣) ينظر: البحر المحيط للزركشي: ٣ / ١٠٨ .

(١٣٤) عروس الأفراح: ١ / ٣٤١ .

(١٣٥) عروس الأفراح: ١ / ٣٤٧ .

(١٣٦) إرشاد الفحول: ١٢٠ – ١٢١ .

(١٣٧) روح المعاني: ٣ / ١٦٠ .

(١٣٨) عروس الأفراح: ١ / ٣٣٥ .

(١٣٩) تفسير البغوي: ١ / ٤٠٢ .

(١٤٠) ينظر: تفسير الرازي: ٥ / ١٨١ .

(١٤١) البحر المحيط: ٣ / ٢٥٠ .

(١٤٢) البحر المحيط: ٣ / ٢٥٠ .

(١٤٣) ارتشاف الضرب: ١ / ٢١٨ ، وينظر: همع الهوامع: ٢ / ١٨٣ .

(١٤٤) ارتشاف الضرب: ١ / ٢١٨ ، وينظر: همع الهوامع: ٢ / ١٨٣ .

(١٤٥) ينظر: شرح الشافية: ٢ / ٢٠٩ .

(١٤٦) ينظر: ارتشاف الضرب: ١ / ٢١٨ ، والمقرب: ٤٨٢ .

---

(١٤٧) الكتاب: ٣ / ٦١٩ .

(١٤٨) شرح عصام على الشافية: ٩٩ .

(١٤٩) ارتشاف الضرب: ١ / ٢١٧ – ٢١٨ ، وينظر: همع الهوامع: ٢ / ١٨٤ .

(١٥٠) لسان العرب: ١١ / ٥٣١ .

(١٥١) تفسير البحر المحيط: ١ / ٣٦٢ .

(١٥٢) تفسير البحر المحيط: ١ / ١٣٢ .

(١٥٣) شفاء العليل في إيضاح التسهيل: ٣ / ١٠٥٣ .

(١٥٤) شفاء العليل في إيضاح التسهيل: ٣ / ١٠٥٣ .

(١٥٥) شرح الرضي على الكافية: ٢ / ١٧٧ .

(١٥٦) تفسير البحر المحيط: ٣ / ٩٧ – ٩٨ .

المصادر

١. ارتشاف الضرب من لسان العرب: أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف (ت٧٤٥هـ)، تحقيق: د. مصطفى أحمد النماس، ط (١)، مطبعة المدني – مصر – ١٤٠٨ هـ، ١٩٨٧ م.

٢. إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول: الشوكاني، محمد بن علي (ت١٢٥٥هـ)، دار الفكر.

٣. الأشباه والنظائر في النحو: السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت٩١١هـ)، قدم له: د. فايز ترحيني، ط (١)، دار الكتاب العربي – بيروت، ١٤٠٤هـ،١٩٨٤ م.

٤. الأصول في النحو: أبي بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي (ت٣١٦هـ)، تحقيق :الدكتور عبد الحسين الفتلي، ط (٣)، مؤسسة الرسالة – بيروت – ١٩٨٨.

٥. البحر المحيط في أصول الفقه: الزركشي، بدر الدين محمد بن بهادر الشافعي (ت٧٩٤هـ)، قام بتحريره الشيخ عبد القادر عبد الله العاني، ومجموعة من العلماء، ط (١)، وزارة الأوقاف والشئون الاسلامية بالكويت، ١٤١٠ هـ، ١٩٨٩م.

٦. التعبير القرآني: د. فاضل السامرائي، بيت الحكمة – بغداد، ١٩٨٦ – ١٩٨٧م.

٧. تفسير البحر المحيط: أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف (ت٧٤٥هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وآخرون، ط (١)، دار الكتب العلمية – بيروت – ١٤٢٢هـ، ٢٠٠١م.

٨. تفسير البغوي (معالم التنزيل): الحسين بن مسعود (ت٥١٦هـ)، تحقيق: خالد العك، ومروان سوار، ط (٢)، دار المعرفة، بيروت، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م.

٩. تفسير البيضاوي: الإمام أبي سعيد ناصر الدين عبد الله بن عمر بن محمد (ت٦٩١هـ)، مطبوع مع حاشية الشهاب.

١٠. التفسير الكبير (مفاتيح الغيب): الرازي، فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين الشافعي (ت٦٠٦هـ) ط (١)، المطبعة البهية – مصر – ١٣٥٧هـ، ١٩٣٩.

١١. حاشية الخضري على شرح ابن عقيل: محمد الخضري الشافعي، علق عليها، تركي فرحان المصطفى، ط (١)، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ١٤١٩ هـ، ١٩٩٨م.

١٢. حاشية الدسوقي على مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: مصطفى محمد الدسوقي (ت١٢٣٠هـ)، ضبطه، وصححه عبد السلام محمد أمين، ط (١)،، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان،١٤٢١هـ، ٢٠٠٠م.

١٣. حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي(عناية القاضي وكفاية الراضي): الخفاجي، شهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر

(ت١٠٦٩هـ) ضبطه، وخرج أحاديثه: الشيخ عبد الرزاق المهدي، ط (١)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٧هـ، ١٩٩٧م.

١٤. حاشية الصبان على شرح الأشموني: محمد بن علي الصبان الشافعي (ت ١٢٠٦ هـ)، ضبطه، وصححه إبراهيم شمس الدين، ط (١)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٧هـ، ١٩٩٧م.

١٥. الحمل على المعنى في العربية: علي عبد الله حسين العنبكي، رسالة ماجستير، كلية الآداب – جامعة بغداد – ١٩٨٦م.

١٦. روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني: الآلوسي، شهاب الدين محمود (ت١٢٧٠هـ)، تحقيق: د. محمد السيد الجليند، ط (٢)، دار إحياء التراث العربي – بيروت – ١٤٠٤هـ.

١٧. شرح ابن الناظم على ألفية اين مالك: بدر لدين محمد ابن الإمام جمال الدين بن محمد بن مالك (ت٦٨٦هـ)، تحقيق: الدكتور: عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، دار الجيل، بيروت (د، ت).

١٨. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: الأشموني، علي بن محمد بن عيسى (ت٩١٨هـ)، مطبوع مع حاشية الصبان.

١٩. شرح التسهيل: : ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله (ت٦٧٢هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، وطارق فتحي السيد، دار الكتب العلمية – بيروت – ١٤٢٢هـ، ٢٠٠١م.

٢٠. شرح الرضي على الكافية: (كتاب الكافية في النحو): الاستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن (ت٦٨٦هـ)، دار الكتب العلمية – بيروت – (د، ت).

٢١. شرح شافية ابن الحاجب: رضي الدين الاستراباذي (ت٦٨٦هـ)، تحقيق: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية – بيروت، ١٤٠٢هـ، ١٩٨٢م.

٢٢. شرح عصام على الشافية: عصام الدين الاسفرائيني (ت٩٤٣هـ)، مطبوع بحاشية سيد عبد الله، طبعت كتاب خانة راشد – إيران، (د، ت).

٢٣. شرح الكافية الشافية: ابن مالك جمال الدين محمد عبد الله الطائي (ت٦٧٢هـ)، تحقيق: علي محمد معوض، وعادل أحمد عبد الموجود، ط (١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٠هـ، ٢٠٠٠م.

٢٤. شرح المفصل: ابن يعيش بن علي (ت٦٤٣هـ)، عالم الكتب – بيروت – (د، ت).

٢٥. شفاء العليل في إيضاح التسهيل: السلسيلي، أبو عبد الله محمد بن عيسى (ت٧٧٠هـ)، دراسة وتحقيق: د. الشريف عبد الله علي الحسيني، ط (١)، المكتبة الفيصلية ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م.

٢٦. الصحاح في اللغة: الجوهري، إسماعيل بن حماد (ت٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطا، دار الكتاب العربي – مصر، (د، ت).

٢٧. صحيح مسلم: مسلم بن الحجاج أبو الحسين القشيري النيسابوري (ت٢٦١هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي – بيروت – (د، ت).

٢٨. عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح: بهاء الدين السبكي، مؤسسة دار البيان العربي، دار الهادي – بيروت، ط (٤)، ١٤١٢هـ، ١٩٩٢م.

٢٩. عود الضمير في البحر المحيط لأبي حيان: الدكتور: محمد خالد رحال العبيدي، أطروحة دكتوراه كلية الآداب – جامعة بغداد، ٢٠٠٥م.

٣٠. فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير: محمد بن علي بن محمد الشوكاني (ت١٢٥٠هـ)، تحقيق: علي محمد عمر، ط (١)، دار الفكر – بيروت – ١٣٩٦هـ.

٣١. الفتوحات الإلهية لتوضيح تفسير الجلالين: سليمان بن عمر العجيلي الشهير بالجمل (ت١٢٠٤هـ)، المكتبة التجارية الكبرى – القاهرة – (د، ت).

٣٢. الكتاب: سيبويه، عمرو بن عثمان (ت١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون – ط (٢)، عالم الكتب – بيروت – (د، ت).

٣٣. الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: الزمخشري، جار الله محمود بن عمر (ت٥٣٨هـ)، اعتنى به وخرج

أحاديثه وعلق عليه: خليل مأمون شيحا، ط (١)، دار المعرفة – بيروت –١٤٢٣هـ،٢٠٠٢م.

٣٤. كشف الأسرار في شرح أصول البزدوي: عبد العزيز البخاري (٧٣٠هـ)، دار الكتاب العربي – بيروت – ١٩٧٤م.

٣٥. كشف الأسرار شرح المصنف على المنار: النسفي، عبد الله بن أحمد (ت٧١٠هـ)، ط (١)، دار الكتب العلمية – بيروت، ١٤٠٦هـ،١٩٨٦م.

٣٦. الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية: الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي (ت١٠٩٤هـ)، ط (٢)، مؤسسة الرسالة – بيروت –١٤١٩هـ، ١٩٩٨م.

٣٧. لسان العرب: محمد بن مكرم ابن منظور المصري (ت٧١١هـ)، تحقيق: عبد الرحمن محمد قاسم النجدي – ط (١) – دار صادر – بيروت – ١٤١٣هـ، ١٩٩٣.

٣٨. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: لأبي محمد عبد الحق بن عطية الأندلسي (ت٥٤١هـ)، ط (١)، دار ابن حزم – بيروت – ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٢م.

٣٩. المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي: الفيومي أحمد بن محمد بن علي المغربي (ت٧٧٠هـ)، دار الحديث – القاهرة – ١٤٢٤هـ، ٢٠٠٣م.

٤٠. معاني الأبنية في العربية: الدكتور: فاضل صالح السامراءي، ساعدت جامعة بغداد على نشره، ١٩٨١م.

٤١. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ابن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ)، مطبوع مع حاشية الدسوقي على المغني.

٤٢. المفصل: جار الله الزمخشري (ت٥٣٨هـ)، مطبوع مع شرح المفصل لابن يعيش.

٤٣. المقرب: ابن عصفور، علي بن مؤمن (ت٦٦٩هـ)، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، مطبعة العاني – بغداد – وزارة الأوقاف والشؤون الدينية – ١٩٨٦م.

٤٤. همع الهوامع شرح جمع الجوامع: السيوطي (ت٩١١هـ)، دار المعرفة – بيروت – (د،ت).